مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 9 كانون الثاني 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

- اشتية: العقوبات التي فرضتها إسرائيل ستؤدي الى انهيار السلطة

- اشتية: نرفض الادعاء بأن التوجه لمحكمة العدل الدولية غير شرعي وسنتوجه للعالم بشكاوى ضد الاحتلال

- سحب بطاقة التنقل من وزير الخارجية رياض المالكي ومن ممثل فلسطين بالأمم المتحدة رياض منصور

- وزير المالية سموتريش يوقع على قرصنة 139 مليون شيقل من أموال المقاصة

-تطبيق قانون منع رفع العلم الفلسطيني في الحيز العام

- لموس هرئيل يكتب: بعد المصالحة مع تركيا الاخيرة تفرض قيودا على قادة حركة حماس

- يحيعام فايتس يكتب: حكومة نتنياهو الجديدة تغازل الرايخ الثالث النازي

معاريف:

- نتنياهو حول الإصلاحات بالجهاز القضائي: المعارضون للإصلاحات يحرضون على وزير القضاء ويصورونه وكأنه نازي

- المحامون يعلنون الاضراب عن المثول في المحاكم يوم الخميس احتجاجا على الإصلاحات القضائية الجديدة وإلغاء مشاركة ممثل عن النقابة في لجنة تعيين القضاة

- نهاية الزيارات للأسرى: السماح لعضو كنسيت واحد فقط من كل حزب بزيارة الاسرى

- اجراء تحقيق في الاحتفالات بعد اطلاق سراح الأسير كريم يونس

- ليبرمان: سارة نتنياهو تتدخل في التعيينات حتى الأمنية وكان لها دور في تعيين كوخابي رئيسا لأركان الجيش

يديعوت احرونوت:

- وزير الخارجية الاميركي سيزور إسرائيل للإعداد لزيارة نتنياهو للبيت الأبيض الشهر القادم

- بلينكن سيبحث مع نتنياهو اقتحام بن غبير الاستفزازي للأقصى

- لقاء ساده التوتر بين وزير القضاء ورئيسة المحكمة العليا

- رئيس حزب يهدوت هتوراة يطلب وقف العمل أيام السبت في البنية التحتية للقطار السريع

- يحاسبون السلطة الفلسطينية: قرصنة 139 مليون شيقل من أموال عائدات الضرائب

تايمز أوف اسرائيل:

. حاجبا الملايين عن السلطة الفلسطينية، سموتريتش يقول انه "غير معني في استمرار وجودها"

. غاضبا من استقبال الأسير كريم يونس، بن غفير يأمر الشرطة بنزع الأعلام الفلسطينية

. بن غفير يأمر بالتحقيق في الاحتفالات بإطلاق سراح الأسير كريم يونس

. بن غفير يلغي قاعدة تسمح لأي عضو كنيست بزيارة الأسرى الأمنيين

* * *

عين على العدو الإثنين 9-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 11 فلسطينياً من الضفة الغربية وصادرت أسلحة.

- **مسؤولون في السلطة الفلسطينية لـ "إسرائيل اليوم" :**"إسرائيل تشدد من سلوكها وتتخذ خطوات للضغط على السلطة، والقيادة في رام الله لا تعرف ماذا تفعل وكيف ترد، أبو مازن مصمماً على مواصلة الكفاح السياسي-الدبلوماسي-القانوني وليس لديه أي نية للتراجع عن هذا المسار – في الوقت نفسه، لا يريد أن يتم تصويره على أنه شخص يخلق أزمة، لذلك لا يحرص في الوقت الحالي على إعلان انتهاء التنسيق الأمني، السلطة ليست في عجلة من أمرها لاتخاذ قرارات متسرعة."
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب قرية المغير.
- **يديعوت أحرونوت :**سموتريتش: طالما أن السلطة الفلسطينية تشجع "الإرهاب"، ما المصلحة من وجودها؟
- **القناة 12 العبرية :**وقع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش مساء اليوم خلال مؤتمر صحفي على أمر اقتطاع 139 مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية بهدف تحويلها لصالح عائلات قتلى العمليات – قال سموتريتش: "أشكر رئيس الوزراء وأعضاء الكابينت الذين دعموا وقبلوا اقتراحي باقتطاع الأموال، كما أشكر منظمة شورات هدين التي خاضت معركة قانونية لتعويض عائلات القتلى."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **"إسرائيل اليوم :"**مؤشر القوة العسكرية "إيران تفوقت على إسرائيل" – نشر موقع Global Firepowerالمتخصص في الشؤون العسكرية قائمة أقوى الجيوش لعام 2023 وخرج بنتائج مثيرة للدهشة حيث حصلت إيران على المرتبة 17 بينما "إسرائيل" المرتبة 18.
- **موقع والا العبري :**يجتمع مسؤولون كبار من "إسرائيل" والولايات المتحدة والإمارات والبحرين والمغرب ومصر اليوم بأبو ظبي في اجتماع في إطار قمة النقب، قال "مسؤولون إسرائيليون" إن التوترات الأخيرة في القدس بشأن "اقتحام" بن غفير للأقصى لم تضر بالتحضيرات للقاء في أبو ظبي، وتمكنت جميع الأطراف من خلق فصل بين الأحداث في الميدان والتجمع المخطط له، قال "مسؤولون إسرائيليون" وأمريكيون كبار إن الولايات المتحدة ومصر عرضتا عدة مرات على الفلسطينيين الانضمام إلى مجموعات عمل منتدى النقب من أجل الترويج لمشاريع تعود بالفائدة على الفلسطينيين، بينما قال مسؤولون فلسطينيون رفيعو المستوى إنهم غير مهتمين بالانضمام في هذه المرحلة، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية: بالنسبة للسعودية، كانت إدارة بايدن واضحة للغاية، نرى التطبيع بين السعودية و"إسرائيل" هدفاً استراتيجياً ونعمل عليه.

الشأن الداخلي:

- **مراسل الشؤون الدبلوماسية في موقع والا – باراك ر افيد :**أحاول عدم التطرق، لكن في بعض الأحيان لا خيار سوى التحدث، نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في عنوانها الرئيسي هذا الصباح خبراً عن زيارة مرتقبة لوزير الخارجية الأمريكي، هذا الخبر قمنا أصلاً بنشره في موقع والا "قبل أسبوع"، بل وصاغته يديعوت على أنه "خبر يكشف حصريا!!!"
- **موقع القناة 7 :**العشرات من سكان مستوطنات شمال الضفة تظاهروا مساء اليوم احتجاجاً على التصاعد الدراماتيكي للعمليات الفلسطينية التي سُجلت في الأسابيع الأخيرة والهجمات على طرق المنطقة، وقالوا "الوضع يزداد سوء، القتيل التالي منا ليس سوى مسألة وقت."
- **المتحدث باسم جيش العدو :**أحبط جنود الجيش وحرس الحدود محاولة تهريب 22 مسدساً في منطقة غور الأردن.
- **قناة كان العبرية :**أمر وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، قائد الشرطة بإجراء تحقيق في الاحتفالات التي جرت بالإفراج عن الأسير **كريم يونس**.
- **موقع دفار :**أنفق "الإسرائيليون" 440 مليار شيكل من خلال البطاقات المصرفية في عام 2022، بزيادة قدرها 10% عن العام السابق، كما تظهر البيانات أن التسوق عبر الإنترنت نما بنسبة 10.6% في عام 2022.
- **يديعوت أحرونوت :**نتنياهو تراجع عن فرض عقوبات أشد صرامة ضد السلطة، قال مسؤولون كبار إن قرارات الكابينت وجهت للفلسطينيين رسالة بأنه من الآن سيكون هناك رد صارم على أي خطوة "إرهاب دبلوماسي" من جانب السلطة الفلسطينية، لكنهم أوضحوا أن "إسرائيل" ليست لديها رغبة في حل السلطة، علمت يديعوت أن الوزراء طالبوا بإجراءات أكثر صرامة، لكن نتنياهو منع ذلك وأمر بتشكيل فريق محدود من 4 وزراء.
- **القناة 12 العبرية :**ألغى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الإجراء الذي يسمح لأعضاء كنيست بلقاء أسرى أمنيين في السجون، وقال: "أعتقد أن اجتماعات كهذه تعطي الأسرى تشجيعا يترجم إلى تحريض."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **إيتماربن غفير :**عمل جميل في القدس – اعتقال راشق مولوتوف – هذه هي الطريقة للتعامل مع الخارجين عن القانون.

- **عضو الكنيست يتسحاق كرويزر من حزب بن غفير** :المؤيد للإرهاب سامي أبو شحادة، عضو سابق في الكنيست، لقد دفعتم راتبه وتدفعون معاشه اليوم، بالنسبة له نحن بحاجة إلى "إنهاء الاحتلال" ورفع العلم الفلسطيني، سامي هذه الأرض ملك "لشعب إسرائيل"، مكانك مع أصدقائك الذين يدعمون الإرهاب، وهم في سوريا.
- **إيتمار بن غفير**" :أصدرت اليوم أمراً للشرطة بحظر رفع أي علم فلسطيني في الحيز العام ووقف أي تحريض ضد إسرائيل."
- **عضو الكنيست من العمل جلعاد كاريف** :هذه أول حكومة من الكاهنيين والفاسدين والمعارضين للديمقراطية الذين يتحدون لإيذاء أو تهديد حقوقنا جميعاً.
- **زعيم حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش**" :أهنئ صديقي وزير الدفاع يوآف غالانت على قراره الصحيح والمهم بإلغاء تصاريح دخول إسرائيل لمسؤولي السلطة الفلسطينية الذين ذهبوا إلى - المخرب- يونس، حكومتنا ستحارب الإرهاب ولن تسمح للسلطة الفلسطينية بلعب اللعبة المزدوجة التي تعودت عليها."
- **عضو الكنيست أيمن عودة حول العقوبات على السلطة الفلسطينية**" :للشعب المحتل الحق في النضال."

* * *

مقالات

القناة 14: صلوا من أجله: إسرائيل بحاجة إلى زعيم منظمة حزب الله الإرهابية حيًا

العقيد (احتياط) د. موشيه العاد

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

منذ أن زار نصر الله بنت جبيل عقب الحرب واعترف بأنه لم يكن ليبدأ الحرب بعد فوات الأوان. وفقًا للتهديدات العلنية للمرشح الرئيس لخلافة هاشم صفي الدين فمن المحتمل جدا أننا سنفتقد نصر الله.

بينما يتعطش ملايين المسلمين الشيعة في كل أنحاء العالم للحصول على القليل من المعلومات حول الحالة الحقيقية لزعيم حزب الله السيد حسن نصر الله، يستعد مسؤولو الأمن الإسرائيليون بحذر شديد لليوم

التالي. ويصلون بشكل أساسي من أجل بقاء نصرالله على قيد الحياة في وضعه الحالي كرجل يحتضر، ومصاب بالأنفلونزا والكورونا وأمراض مختلفة شرط أن يؤجل عودة روحه إلى خالقه.

"سيد حسن" كما هو معروف في لبنان والعالم الشيعي هو أحد القادة الذين كان لهم التأثير الأكبر على السياسة العالمية والشرق أوسطية خلال ثلاثة عقود. عندما تولى موقع الأمين العام لحزب الله عن عمر يناهز 32 عامًا بعد اغتيال الأمين العام السابق عباس موسوي لم يكن أحد يعرف أو يقدّر ما كان متوقعًا أن يحدث في المنطقة.

في العام 1992، اعتقد جهاز أمان أن موسوي. الأمين العام لحزب الله الباهت والضعيف. كان يهدد دولة إسرائيل بجدية بوجوده على حدودنا الشمالية سيصبح أيضًا لعبة طفل في وقت لاحق مقارنةً باستبداله الكاريزمي في هذا الدور.

ولفترة طويلة، استُهدف موسوي من قبل قوات الأمن الإسرائيلية لأغراض الخطف كجزء من مجموعة من الوجهاء الشيعة من أجل استخدامه كورقة مساومة ثقيلة لاحتياجات صفقة تبادل أسرى مستقبلية مقابل الملاح الأسير رون أراد.

تم تغيير أمر عملية الاختطاف الصادر في 16 شباط\فبراير 1992 بسرعة من عملية خطف إلى عملية اغتيال. وبالفعل، تمت تصفية موسوي بواسطة مروحيتين تابعتين لسلاح الجو خلال زيارة تعزية لإحدى قرى جنوب لبنان. واضعو الأمر. رئيس الوزراء يتسحاق شامير، ووزير الدفاع موشيه أرينز، ورئيس الأركان إيهود باراك، ورئيس أركان الدفاع أوري ساغي. لم يتوقعوا أبعاد الكارثة المقبلة.

كان رد الفعل الأولي هو الهجمات الجهنمية الجماعية على مؤسسات الجالية اليهودية والسفارة الإسرائيلية في الأرجنتين، لكن هذا كان مجرد انتقام تافه. رد الفعل الأخير هو الذي سيصاحب دولة إسرائيل لمدة ثلاثة عقود: تعيين حسن نصر الله بدلاً من موسوي كزعيم للتنظيم وتحويل حدود إسرائيل الشمالية إلى حدود دموية.

استقبل التنظيم الشيعي المتطرف زعيمًا متطرفًا ورجل دين يتمتع بشخصية كاريزمية، يتمتع بشعبية في كل من لبنان وإيران، مليء بأموال الدعم الإيرانية، واسع المعرفة وفضولي، وهو واسع المعرفة ويتابع بقلق شديد الوجود الإسرائيلي، وقبل كل شيء - الخطيب السام للغاية مع حدة اللغة العربية الأدبية وعمقها في فمه. بعد فترة وجيزة من توليه منصبه. في 26 مايو 2000. ألقى نصرالله "خطاب شبكة العنكبوت" في بلدة بنت جبيل في

جنوب لبنان. وهو خطاب ألقاه عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، وندد فيه الزعيم الشيعي اللبناني بإسرائيل والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية. ووصف إسرائيل بأنها "مجتمع المهاجرين المنقسم". وعلى الرغم من امتلاكها الطاقة النووية. فإن قوتها تشبه خيوط شبكات العنكبوت التي يمكن فك تشابكها بسهولة. بعد ست سنوات من خطابه، هدد نصر الله عوز ونفذ تهديداته بسلسلة من التفجيرات على طول وعرض إسرائيل في ما سمي بحرب لبنان الثانية. لكن الذين دفعوا ثمن غطرسة نصرالله هم مواطنو لبنان الذين. بعد مغامرة غير مسؤولة. وجدوا بلدهم منهاراً ومؤلماً ومنهاراً اقتصادياً ولم يشف منه حتى يومنا هذا.

إن الجانب الآخر لنصر الله هو أنه زعيم عقلاني يعمل بخطوات محسوبة، يخاطر بمغامرة محسوبة، لكنه لا يفقد نفسه، مع العلم أن نصرالله مع أفراد مجتمعه. وعلى عكس الديكتاتوريين المتوحشين مثل الأسد أو خامنئي الذين يذبحون الآلاف بلا رحمة. حساس جدًا لمصير جنوده.

منذ أن زار بنت جبيل بعد الحرب وقال "لو علمت أن هذا سيكون الضرر لما بدأت الحرب" شحذ نصر الله سلاحه دون أن يشحذ فمه. اسرائيل بحاجة لزعيم لبناني رادع وليس شخصًا لم يتعرض للنيران. لذلك صلوا من أجله لأننا لم ندرك بعد كل مزايا وضعه. القائد الجديد الذي سيضطر إلى إثبات نفسه قد يكون موهومًا ويهاجم إسرائيل ليثبت منصبه.

هاشم صفي الدين أحد أقارب نصر الله هو المرشح الرئيس ليحل محله كرئيس للتنظيم. ووفقًا لتصريحاته العلنية بأنه "يومًا ما سنعيش داخل فلسطين"، فمن المحتمل جدًا أننا سنفتقد نصر الله.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الحكومة تعتزم تمرير إصلاح قضائي شامل بحلول نهاية مارس

التشريع لسن أربعة مكونات للإصلاحات القانونية التي يقترحها الائتلاف سيتم عرضها على الحكومة بحلول نهاية يناير، مع السعي لإقرار مشاريع القوانين بحلول نهاية الدورة الشتوية للكنيست

بقلم جيريمي شارون

تعتزم الحكومة الجديدة تمرير أجندتها التشريعية الشاملة لإصلاح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل بحلول نهاية شهر مارس. ووفقا لمسؤول في مكتب عضو الكنيست سيمحا روتمان، رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، يتم حاليا صياغة مختلف التشريعات التي تشكل المكونات الأربعة للإصلاح الرئيسية المخطط لها وسيتم عرضها على اللجنة الوزارية للتشريع التابعة للحكومة خلال الأسابيع المقبلة.

حالما يكون هناك اتفاق عام بين أحزاب الائتلاف المختلفة، سيتم طرح التشريع على الكنيست كمشروعات قوانين حكومية، بهدف تمرير جميع الإصلاحات الأربعة بحلول نهاية الدورة الشتوية للكنيست والتي ستنتهي قبل فترة قصيرة من عيد الفصح اليهودي الذي يبدأ في 5 أبريل. تشمل اتفاقيات "الليكود" مع جميع الأحزاب الائتلافية، باستثناء حزب "نوعم"، فقرات تتطلب تمرير "قانون أساس: التشريع" الجديد والذي سيشمل آلية تجاوز للمحكمة العليا. تؤكد جميع الاتفاقات على إعطاء أولوية قصوى للتشريع لإصلاح النظام القضائي. وستتم مناقشة مجموعة التشريعات وإعدادها في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست.

وينص الإصلاح الذي كشف وزير العدل ياريف ليفين النقاب عنه في 4 يونيو، بعد ستة أيام فقط من تولي إئتلاف اليمين المتطرف السلطة، على فرض قيود شديدة على قدرة المحكمة العليا على إلغاء قوانين وقرارات حكومية؛ تمرير "بند تجاوز" يسمح للكنيست بإعادة تشريع مثل هذه القوانين؛ منح الحكومة السيطرة على اختيار القضاة؛ منع المحكمة من استخدام اختبار "المعقولية" للحكم على التشريعات والقرارات الحكومية؛ والسماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين، بدلا من تعيين مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل. وفي حال ألغت المحكمة العليا تعيين رئيس حزب "شاس" أرييه درعي وزيرا للداخلية وللصحة في قضية تنظر فيها المحكمة حاليا، فسيتم الإسراع بالتشريع الذي ينص على آلية تجاوز للمحكمة العليا من أجل نقض قرار المحكمة وإعادة درعي إلى منصبيه الوزاريين. وواجهت الإصلاحات المقترحة انتقادات شديدة من قضاة سابقين في المحكمة العليا ونواب عامين سابقين وخبراء قانونيين وغيرهم من الضالعين في القانون.

في مقابلات بُثت مساء السبت، قال الرئيس الأسبق للمحكمة العليا أهارون باراك، الذي وسع بشكل كبار نطاق المراجعة القضائية التي تقوم بها المحكمة للسلطة التشريعية في التسعينات، إن الإصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى "استبداد الأغلبية". ورأى باراك أن التشريعات المقترحة تمنح بشكل أساسي رئيس الوزراء كل السلطة، ولا تترك للمواطنين أي دفاع ضد نزع أي من حقوقهم أو جميعها، وستكون بمثابة بداية نهاية دولة إسرائيل الحديثة. وقال باراك إن الحقوق المدنية "لليهود والعرب والمتدينين وغير المتدينين – في خطر شديد" ، وأن الإصلاحات المقترحة تشكل "سلسلة يمكن من خلالها خنق الديمقراطية الإسرائيلية."

ورفض ليفين تصريحات باراك مؤكدا أن مقترحاته مدعومة من قبل "أجزاء كبيرة من الجمهور" الذين انتخبوا الحكومة الجديدة. وزعم: "أنا لن أغير جميع قواعد اللعبة الديمقراطية، أنا أستعيد الديمقراطية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: حاجبا الملايين عن السلطة الفلسطينية، سموتريتش يقول انه "غير معني في استمرار وجودها"

سيتم تحويل 40 مليون دولار من عائدات الضرائب لأقارب ضحايا الهجمات، كجزء من عقوبات الحكومة الجديدة ضد رام الله

وقع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش يوم الأحد مرسوما لحجب 139 مليون شيكل (39.6 مليون دولار) من عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية، وتحويلها إلى عائلات ضحايا الهجمات، كجزء من العقوبات ضد إجراءات السلطة الفلسطينية القانونية الدولية ضد إسرائيل، التي تم إقرارها من قبل الحكومة.

خلال مؤتمر صحفي، سُئل سموتريش عما إذا كان يشعر بالقلق من أن تؤدي هذه الخطوة إلى انهيار السلطة الفلسطينية، فأجاب: "طالما أن السلطة الفلسطينية تشجع الإرهاب وهي عدو، فأنا لست معنيا في استمرار وجودها." وأشاد سموتريتش بالحملة الجارية منذ سنوات لتعويض مدفوعات السلطة الفلسطينية للأسرى الأمنيين ولعائلات المهاجمين الفلسطينيين القتلى، والتي تقول إسرائيل ومنتقدون آخرون إنها تقدم حافزًا مباشرًا لتنفيذ الهجمات، واصفة إياها بـ"الكفاح العادل... ليس فقط في توفير العدالة بأثر رجعي، ولكن أيضًا كرادع.." وقال سموتريتش: "لا عزاء لعائلات القتلى، لكن هناك عدالة."

وصادرت إسرائيل مبالغ كهذه في الماضي، بعد تشريع عام 2018 بشأن هذه المسألة، لكنها أيدت هذه السياسة جزئيًا فقط، حيث يدرك المسؤولون أن السلطة الفلسطينية على وشك الانهيار المالي بشكل خطير وكانت هذه الخطوة واحدة من الخطوات التي وافقت عليها الحكومة يوم الجمعة لمعاقبة الفلسطينيين انتقاما من سعيهم للحصول على رأي أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة بشأن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية. ويسلط القرار الضوء على الموقف المتشدد الذي تتخذه الحكومة الجديدة تجاه الفلسطينيين، مع تصاعد العنف في الضفة الغربية.

وقال سموتريتش للصحفيين يوم الأحد إنه طالما أن السلطة الفلسطينية "تعمل وفقا للاتفاقات، وتهتم بالحياة المدنية وتحبط الأنشطة الإرهابية بالتعاون مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، فمن الممكن بالطبع إقامة علاقات مع السلطة." واضاف "هذا بشرط ان لا تلجأ السلطة الى الارهاب."

وأشاد آبي موسيز، رئيس المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب، بـ"القرار المهم"، لكنه أضاف أنه ليس سوى خطوة أولى من بين عدة مطالب للمتضررين في الهجمات. تنصيب كنيست جديدة هو فرصة للتعويض على

الإهمال الطويل الأمد لضحايا الأعمال العدائية للعدو، ولتخصيص الموارد اللازمة من أجل رعاية حقوق الآلاف الذين فقدوا أحباءهم، الذين يكافحون من أجل البقاء ومحاولة الاستمرار في العيش."

وشكر المحامي آفي سيغال من مجموعة الدفاع القانوني الإسرائيلية "شورات هادين" سموتريتش والحكومة على القرار، مضيفًا أن "هناك بحثًا تجريبيًا" أن قطع الأموال كان حاسمًا لمنع الهجمات.

ووصف رون ألون، أحد أقارب ضحايا الهجمات الذين قُتلوا في هجوم بالقدس عام 2002، هذه الخطوة بأنها "يوم تاريخي"، مرددًا كلمات سموتريتش حول تحقيق العدالة لضحايا الهجمات وإمكانية ردع المهاجمين المحتملين في المستقبل.

ودافع القادة الفلسطينيون عن سياسية السلطة الفلسطينية بتقديم مدفوعات لمن أدينوا بارتكاب هجمات ولعائلات القتلى أثناء تنفيذ هجمات – والتي يشير إليها بعض المسؤولين الإسرائيليين على أنها سياسة الدفع مقابل القتل. ويصفها المسؤولون بأنها شكل من أشكال الرعاية الاجتماعية والتعويض الضروري لضحايا نظام القضاء العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وتشمل الإجراءات العقابية الأخرى ضد السلطة الفلسطينية إلغاء تصاريح السفر لكبار المسؤولين الفلسطينيين التي تسمح لهم بالسفر بسهولة داخل وخارج الضفة الغربية، على عكس الفلسطينيين العاديين، وتجميد البناء الفلسطيني في أجزاء من الضفة الغربية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: غاضبا من استقبال الأسير كريم يونس، بن غفير يأمر الشرطة بنزع الأعلام الفلسطينية

بحسب تقارير فإن الشرطة غير واثقة مما إذا كان هناك أساس قانوني يسمح بتنفيذ الأمر، الذي أصدره وزير الأمن القومي المتطرف في أخر رد فعل على الاحتفالات بالإفراج عن يونس

أمر وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الشرطة بنزع الأعلام الفلسطينية من أي مكان عام يوم الأحد، إلا أن أن أفراد الشرطة متفاجئين من السياسة الجديدة، والتي بدت وكأنها رد خاص على قيام أسير أمني تم إطلاق سراحه الأسبوع الماضي بالتلويح بالعلم الفلسطيني. وقال بن غفير، زعيم حزب "عوتسما يهوديت" القومي المتطرف، في بيان صدر عن مكتبه إنه أمر المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي بتنفيذ السياسة الجديدة، وهو إجراء رمزي من شأنه زيادة الاحتكاك بين الشرطة والمواطنين العرب في إسرائيل الذين يتعاطفون مع النضال الوطني الفلسطيني. وجاء في البيان أن "الوزير بن غفير أرسل إلى مكتب المفوض العام للشرطة أمرا

ينص على أن جميع أفراد الشرطة من أي رتبة مفوضون في سياق عمل الشرطة بنزع أعلام السلطة الفلسطينية." وقال بن غفير إن أوامره "تعتمد على حقيقة أن رفع العلم [الفلسطيني] هو شكل من أشكال دعم الإرهاب"، في إشارة إلى العلم كرمز لمنظمة التحرير الفلسطينية. جاء هذا الإعلان بعد ساعات من قيام الوزير اليميني المتطرف باستدعاء شبتاي لتوبيخه بسبب الاحتفالات التي أقيمت في بلدة عارة العربية احتفالا بعودة يونس الذي أمضى 40 عاما في السجن بتهمة قتل جندي عام 1980 إلى بلدته. خلال الاحتفال لوح يونس بالعلم الفلسطيني.

وكان بن غفير قد أمر الشرطة بمنع الاحتفالات العامة في عارة مدعوما برأي قانوني مفاده أن مثل هذه الاحتفالات تُعتبر دعما للإرهاب. وقال بن غفير في البيان يوم الأحد: "لا يمكن أن يقوم مخالفو القانون بالتلويح بالأعلام الفلسطينية، وبالتحريض على الإرهاب ودعمه، وبالتالي فقد أمرت بإزالة الأعلام الداعمة للإرهاب من الفضاء العام"، وأضاف أن "التضامن مع إرهابي ومع إيذاء جنود جيش الدفاع ليس محميا بموجب حرية التعبير."

ومن غير الواضح ما إذا كانت الشرطة ستنفذ الأمر، وهو أحدث نقطة خلاف بين بن غفير وشبتاي. ذكرت أخبار القناة 13 أن الشرطة لجأت إلى المستشارين القانونيين الحكوميين للحصول على المشورة بشأن كيفية تنفيذ الأمر، وإذا كان بالإمكان تنفيذه، مع توقع تحديات قانونية خطيرة.

سعى بن غفير إلى تشريع يمنحه سيطرة غير مسبوقة على سياسة الشرطة، والتي عادة ما يضعها المفوض العام. ولقد تحدث الوزير اليميني المتطرف والمثير للجدل عدة مرات في الماضي عن دعمه لعقوبة الإعدام لمنفذي الهجمات الفلسطينيين. كما أنه كان منتقدا لجهود تطبيق القانون التي تبذلها الشرطة ضد القوميين اليهود وما يعتبره نهجا لينا للغاية تجاه المشتبه بهم من غير اليهود.

في مايو، واجهت الشرطة الإسرائيلية إدانة دولية لأساليبها العنيفة التي استخدمتها خلال موكب جنازة مراسلة "الجزيرة" شيرين أبو عاقلة، بما في ذلك نزع الأعلام الفلسطينية من المعزين. قُتلت أبو عاقلة في نابلس بنيران إسرائيلية خاطئة بحسب ما توصل إليه المحققون.

لا توجد قواعد واضحة بشأن الوقت الذي يُسمح فيه برفع الأعلام الفلسطينية والتعليمات الصادرة عن النائب العام تنص على أنه يجب إزالتها فقط عندما "يكون هناك قلق بشأن مستوى الاحتمال الكبير بأن يؤدي التلويح بالعلم إلى اضطراب خطير في السلم العام"، بحسب تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" في مايو. في عام 2021، طلب سلف بن غفير في المنصب، عومر بارليف، من المفوض العام للشرطة الحد من مصادرة الأعلام في الأحداث العامة.

رفع الأعلام الفلسطينية غير مخالف للقانون، لكن الشرطة لديها فسحة واسعة لاتخاذ إجراءات للحفاظ على النظام العام. في شهر يونيو تم تمرير اقتراح من شأنه جعل رفع الأعلام الفلسطينية في مؤسسات تمولها الدولة غير قانوني في قراءة تمهيدية في الكنيست لكن الاقتراح لم يمض في العملية التشريعية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بن غفير يلغي قاعدة تسمح لأي عضو كنيست بزيارة الأسرى الأمنيين

وزير الأمن القومي يقول إن "الوقت قد حان لوقف مهرجان المزايا للإرهابيين"، وسيعود إلى البروتوكول الذي يسمح لعضو كنيست واحد فقط من كل حزب برؤية الأسرى الأمنيين

أعلن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير يوم الأحد عن نيته إلغاء أنظمة تسمح لأي عضو كنيست لقاء أسرى أمنيين.

في بيان، قال بن غفير إنه أبلغ رئيس الكنيست أمير أوحانا أنه يعتزم العودة إلى بروتوكول أقدم، بموجبه يحق لمشرع واحد فقط من كل حزب زيارة الأسرى الأمنيين. وستتم هذه الزيارات تحت "الإشراف المناسب."

وقال السياسي اليميني المتطرف: "أعتقد أن اللقاءات بين أعضاء الكنيست والأسرى الأمنيين يمكن أن تعطي دفعة لهؤلاء السجناء، وهو ما قد يؤدي إلى التحريض والترويج لدعاية إرهابية." وأضاف الوزير المعين حديثا والمسؤول الآن عن الشرطة ومصلحة السجون: "لقد حان الوقت لوقف مهرجان المزايا للإرهابيين."

بن غفير بنفسه لديه العديد من الإدانات لدعمه جماعة إرهابية والتحريض على العنصرية. بصفته محاميا، مثل عددا من المشتبه بهم اليهود بالإرهاب. وفي الأسبوع الماضي، زار بن غفير سجن "نفحة" شديد الحراسة الذي تم تجديده مؤخرا للاطلاع على ظروف الأسرى الفلسطينيين المسجونين بسبب مخالفات أمنية والتحقق من عدم تحسينها. وتم تبني القاعدة التي تسمح لمشرع واحد فقط من كل حزب بزيارة الأسرى الأمنيين في البداية بعد أن تم القبض على عضو الكنيست باسل غطاس من "القائمة المشتركة" آنذاك، وهو يقوم بتهريب مواد محظورة إلى أسرى فلسطينيين.

أدين غطاس في أبريل 2017 وسُجن لنحو سنتين لقيامه باستغلال منصبه لتهريب هواتف محمولة ورسائل لأسرى مدانين. وقالت الشرطة إن عضو الكنيست استغل منصبه كنائب في الكنيست بحيث لا يمكن إخضاعه لتفتيش جسدي. وقام وزير الأمن الداخلي حينذاك عومر بارليف، الذي كانت وزارته سابقة لوزارة بن غفير، ورئيس الكنيست ميكي ليفي، بتغيير القواعد في ظل الائتلاف الحكومي السابق للسماح لجميع النواب بزيارة الأسرى الأمنيين. وقال بن غفير إن القرار يتعارض مع الشاباك، على الرغم من عدم وجود تصريح من جهاز الأمن العام في هذا الشأن.

استخدم المشرعون الزيارات إلى الأسرى الأمنيين كطريقة للفت الانتباه إلى المعتقلين المضربين عن الطعام، لا سيما المحتجزين إداريا دون توجيه اتهامات إليهم. ويُعتبر الاعتقال الإداري أداة متطرفة بموجب القانون الدولي، لكن إسرائيل تستخدمها على نطاق واسع ضد الفلسطينيين، وكذلك ضد بعض الإسرائيليين اليهود، وتحتجزهم أحيانا لسنوات دون توجيه اتهامات أو محاكمة. ويدافع مسؤولون أمنيون إسرائيليون عن هذا الإجراء باعتباره أداة ضرورية لمكافحة النشاط الإرهابي.

في عام 2021، وقعت مواجهة جسدية بين عضو الكنيست أيمن عودة، الرئيس الحالي لتحالف "الجبهة-العربية للتغيير"، وبن غفير داخل إحدى المستشفيات في وسط إسرائيل. تواجد عودة في المنشأة الطبية لزيارة الأسير مقداد القواسمي، وهو ناشط في حركة حماس احتُجز دون تهم وكان مضربا عن الطعام، في حين وصل بن غفير إلى المكان بحسب تقارير للاحتجاج على حصول القواسمي على علاج في مستشفى إسرائيلي.

بينما احتشد المساعدون وطاقم المستشفى حول الرجلين وحاول بن غفير دخول غرفة القواسمي، قام عوده بدفعه إلى الوراء، ثم اندفع بن غفير باتجاه عودة، لكن طاقم المستشفى تدخل للفصل بين الاثنين.

جاء إعلان بن غفير بعد يوم واحد من إعلان وزير الدفاع يوآف غالانت عن إلغاء تصاريح دخول لثلاثة مسؤولين في السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل، في أعقاب قيام الثلاثة بزيارة أسير أمني تم إطلاق سراحه حديثا بعد أن قضى عقودا في السجن لقتله جنديا.

تم إطلاق سراح كريم يونس، أقدم أسير أمني فلسطيني في السجون الإسرائيلية، يوم الخميس بعد أن قضى 40 عاما خلف القضبان عقب إدانته بتهم تتعلق بالإرهاب لقتله جنديا إسرائيليا عام 1980.

يوم السبت، زار ثلاثة أعضاء من حركة "فتح" الحاكمة في السلطة الفلسطينية، وهم محمود العلول وعزام الأحمد وروحي فتوح – يونس، ودخلوا إسرائيل مع تصاريحهم السارية الممنوحة لكبار المسؤولين الفلسطينيين. كما شوهد عضو الكنيست السابق عن حزب "الجبهة" محمد بركة، الذي يرأس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، في المكان.

وجاء قرار غالانت بعد تقييم أجراه مع جهاز الأمن العام (الشاباك) ومسؤولين آخرين، بحسب الوزارة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مشرعون يمينيون على مشروع قانون لتجريد المدانين بالإرهاب من الجنسية. ومن المقرر أن تتم مراجعته من قبل اللجنة الوزارية للتشريع. وطلب وزير الداخلية أرييه درعي من المستشارة القانونية للحكومة غالي باهراف-ميارا السماح لمشروع القانون بالمضي قدما في الكنيست.

* * *

i24news: باستخدام القوة الفضائية: إسرائيل تصمم دفاعًا جديدًا ضد عدو مألوف

هدفها هو فحص "كيف يمكن لإسرائيل استخدام الفضاء لأغراض لا يمكن الكشف عنها"، بإطار سياسة التعتيم المفروضة على كافة الأمور الخاضعة للرقابة العسكرية

أعلن سلاح الجو الإسرائيلي عن إنشاء قوة فضائية خاصة به - أو "إدارة فضائية". ولا يُعرف سوى القليل جدًا عن تلك الهيئة في هذا الوقت، باستثناء أنه سيقودها ضابط برتبة مقدم، وهدفها هو فحص "كيف يمكن لإسرائيل استخدام الفضاء لأغراض لا يمكن الكشف عنها"، بإطار سياسة التعتيم المفروضة على كافة الأمور الخاضعة للرقابة العسكرية الإسرائيلية .

يتشابه المخطط العام لتطور البرنامج بدرجة كبيرة مع برنامج الولايات المتحدة، التي أنشأت قوة فضائية خاصة بها في عام 2019. وكان برنامج الفضاء في السابق يقع ضمن اختصاص السلاح الجوي، كالذراع الجوي والفضائي .

بعض المحللين الإسرائيليين علقوا بأن الفرع الجديد يصلح للعناوين ولا يقدم مادة أساسية. لكن المخططين العسكريين أشاروا أيضًا إلى أنه على الرغم من مهام القوات الجوية، إلا أنها لم تجعل من الفضاء محط تركيز كبير للعمليات، ويبدو أن فرقة العمل الجديدة هي إعادة هيكلة لضمان عدم إهمال الفضاء. لكن الآن- يقول الجيش إن الفضاء سيكون ساحة قتال في المستقبل القريب - لكن ضد من وبأي قدرات؟

كانت إسرائيل قوة فضائية لأكثر من 30 عامًا - حيث أطلقت أول قمر صناعي لها في عام 1988، وأكثر من ذلك بكثير منذ ذلك الحين. أظهرت منذ ذلك الحين، قدرات فضائية هجومية، في عام 2015 أظهرت قدرة صاروخ Arrow 3 على اعتراض هدف في الفضاء - وهي قدرة يمكن أن تتضاعف بسهولة كسلاح مضاد للأقمار الصناعية مثل تلك التي تظهرها الولايات المتحدة وروسيا والصين. على الرغم من أن هذه القدرات وحدها لم تكن كافية لتبرير إنشاء بنية قيادة فضائية جديدة. لكن في الماضي، لم يشكل أعداء إسرائيل تهديدًا في الفضاء أو على البنية التحتية للاتصالات الفضائية والمدارية الإسرائيلية. تضع إدارة الفضاء الجديدة تركيزها على إيران، وتعمل طهران على تطوير برنامجها الفضائي على قدم وساق، على الرغم من سلسلة الإخفاقات الكارثية الأخيرة. لقد نجحت طهران في إطلاق أقمارها الصناعية الخاصة بها على صواريخ باليستية معدلة، ويشكل هذا البرنامج الصاروخي المتقدم تهديدًا وجوديًا لإسرائيل - تهديدًا يتطلب وجود قدرة صاروخية اعتراضية لمواجهتها في الفضاء مثل.3 Arrow

لكن الأمر لم يعد مجرد مسألة تهديدات إقليمية - فالولايات المتحدة والصين وروسيا جميعها لديها أشكال مختلفة من القوة الفضائية الخاصة بها، ودخلت روسيا في شراكة استراتيجية مع إيران بشأن الحرب في سوريا .سيسمح هذا لإيران بالوصول إلى تقنيات فضائية أكثر تقدمًا، ولكنه أيضًا سيجبر إسرائيل على البحث عن طرق لمواجهة التهديدات الفضائية التي تحمل توقيع روسيا والتي يمكن لموسكو أن تدفع بها.

سيكون مستقبل إسرائيل معرضا لمزيد من التهديدات المحمولة في الفضاء على نحو أكبر، مقارنة مع الفترة الماضية - مما يعني أنه لم يعد من الممكن إهمال تقنيات الفضاء من قبل القوات الجوية أو نقلها إلى جناح البحث والتطوير التابع لوزارة الدفاع .MAPAT بدلاً من ذلك، يجب بلورة سياسة دفاع فضائي مفصلة - وهذا يعني وجود هيكل قيادة جديد مؤهل للاستثمار بمجال الفضاء.

* * *

i24news: نتنياهو:"الادعاءات أن الاصلاحات القضائية هي نهاية الديموقراطية لا أساس لها من الصحة"

جاء هذا ردا على الإصلاحات القضائية التي أعلن وزير القضاء أنه يعمل على تنفيذها

تطرق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو صباح اليوم في جلسة الحكومة الى الضجة التي أثارها استعراض الاصلاحات القضائية لوزير القضاء ياريف لفين وقال :"الادعاءات بأن الإصلاحات هي نهاية الديموقراطية لا أساس لها من الصحة .سنجري نقاشا منظما في لجنة الدستور البرلمانية، هذه عملية دستورية هذا هو الإجراء القانوني الصحيح وهناك سيتم سماع كافة الآراء. حصلنا على تفويض واسع من الجمهور ونقوم بتنفيذ هذا التفويض - هذا هو جوهر الديموقراطية ."

ويشار الى أنه في يوم الأربعاء الماضي استعرض الوزير لفين المرحلة الأولى من الاصلاحات في الجهاز القضائي، والتي شملت إحداث تغيير في عملية اختيار القضاة، الغاء سبب المعقولية، قانون المستشار القضائي وتشريع فقرة التغلب بغالبية 61 عضوا . وخلال استعراضه لخطته قال لفين إن "التدخل المتزايد للجهاز القضائي بقرارات الحكومة وقوانين الكنيست ساهم بتدهور الثقة بالجهاز القضائي الى حضيض خطير، أدى الى فقدان فرض السلطة وانتهاك خطير للديموقراطية، نحن نتوجه الى صناديق الاقتراع، نصوت وننتخب، لكن مرة وراء مرة الأشخاص الذين لم نخترهم يقررون بدلا منا ."

تصريحات الوزير لفين أثارت ضجة في الجهاز السياسي وردودا شديدة من كافة الأطراف-حيث هاجمت المعارضة الخطة .ويشار الى أن نحو 30 الف إسرائيلي تظاهروا مساء السبت وسط تل أبيب ضد الاصلاحات في الجهاز القضائي .

* * *

i24news: في أول زيارة رسمية لمسؤول أمريكي إلى إسرائيل منذ تعيين الحكومة: أنتوني بلينكن يصل نهاية الشهر الجاري لاستجلاء نوايا حكومة نتنياهو

الزيارة الأمريكية الأولى لإسرائيل على مستوى الدولة سيجريها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك ساليفان في 19 الشهر الجاري مع نظيره الإسرائيلي

من المقرر أن يقوم وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين بزيارة دبلوماسية لإسرائيل الشهر الجاري، لعقد لقاء مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بهدف استجلاء الخطوات المستقبلية لحكومته، على ما كشف موقع واينت هذا الصباح، فضلا عن مساعي بلينكن لترتيب زيارة نتنياهو إلى واشنطن الشهر القادم.

تجدر الإشارة إلى أن زيارة بلينكن هي الأولى من نوعها على مستوى الدولة بالنسبة لوزير الخارجية الإسرائيلية ايلي كوهين حيث سيقوم باستقبال نظيره الأمريكي علما أن الأخير هنأ كوهين عقب استلام مهامه الجديدة، وأكد موقف بلاده الثابت الملتزم بـ"أمن وازدهار دولة إسرائيل" إلى جانب التأكيد على التزام إدارة بايدن بحل الدولتين الذي تردده الولايات المتحدة من حين لآخر وتعتبره الحل الأمثل لحل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. ويشير مراقبون إلى قلق البيت الأبيض من زيارة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى الحرم القدسي، والتي اعتبروا أنها استفزاز لا داعي له، فضلاً عن تداعيات الإصلاحات القضائية التي يدفع بها وزير القضاء ياريف ليفين على الديموقراطية الإسرائيلية.

ولفت الموقع إلى أن الزيارة الأمريكية الأولى لإسرائيل على مستوى الدولة سيجريها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك ساليفان في 19 الشهر الجاري مع نظيره الإسرائيلي تساحي هنغبي الذي تم إقرارتعيينه أمس الأحد. كما أشارت تقارير على خلفية محادثات مع السفراء وكبار الدبلوماسيين، في سياق انعقاد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي على خلفية دخول بن غفير الحرم القدسي، إلى أن الولايات المتحدة أوضحت لأعضاء مجلس الأمن أنها تتعامل مع زيارة بن غفير إلى الحرم القدسي بحدة، إلا أنها ترى أنه لا يوجد مكان لقرار ضد إسرائيل، حيث أن هذا لن يؤدي إلا إلى تصعيد التوتر في علاقات دول المنطقة مع إسرائيل.

* * *

i24news: سموتريش يأمر بمصادرة الأموال التي خصمت من المقاصة وتحويلها لضحايا العمليات العدائية

بموجب القراريأتي هذا لتطبيق القرار القضائي الصادر بقضية "ليتبك"

أمر وزير المالية بتسلئيل سموتريش بمصادرة أموال السلطة الفلسطينية المجمدة والتي خصمت من المقاصة وتحويلها الى عائلات الضحايا والمصابين بالعمليات العدائية، وذلك استنادا الى قانون تجميد الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية للمتورطين بعمليات عدائية، وبهدف القرار تطبيق الحكم القضائي بشأن ملف "ليتبك ." ويلزم القرار القضائي الصادر بالقضية السلطة الفلسطينية بدفع 130 مليون شاقل لعائلات ضحايا ومصابين جراء عمليات عدائية، وقرر وزير المالية الإسرائيلية إنه يجب تحويل مبلغ 138 مليون شاقل للعائلات من الأموال المجمدة والتي خصمت من أموال المقاصة . وقال سموتريش اليوم "تعهدنا بالتصحيح، واليوم نقوم نصحح الظلم. هذا يوم مهم للأخلاق، للحرب بالإرهاب وللعدل. حكومة إسرائيل تغير سياستها وبهذا اليوم نبدأ بالتصحيح. ليس هناك راحة لعائلات القتلى، لكن يوجد هنا عدل، أنا سعيد بأنني حظيت بشرف قيادة هذا التصحيح كجزء من نشاطاتي الاولى كوزير للمالية ."

* * *

i24news: رئيس الائتلاف الحكومي يعد لسن قانون يشرعن سحب الجنسية الإسرائيلية عن السجناء الأمنيين

سن قانون بصورة خاطفة أقصاها أسبوعان يشرعن سحب الجنسية أو الإقامة عن حاملها بحال أدينوا بعمل عدائي ويتلقون في الوقت نفسه، نوعا من أنواع المكافآت

أعلن رئيس الائتلاف الحكومي ورئيس لجنة الكنيست، عضو الكنيست الإسرائيلي أوفير كاتس، اليوم (الإثنين) أنه بصدد العمل عل سن قانون بصورة خاطفة أقصاها أسبوعان يشرعن سحب الجنسية أو الإقامة عن حاملها بحال أدينوا بعمل عدائي ويتلقون في الوقت نفسه، نوعا من أنواع المكافآت، ما سيسمح للكنيست بكامل هيئتها بمناقشة مشروع القانون والتصويت عليه قبل فترة الانتظار المحددة في قوانين الكنيست .

ينص مشروع القانون على الربط بوضوح بين تلقي راتب لقاء ارتكاب عمل عدائي – والحق (أو نزعه) في الجنسية أو الإقامة. وفقًا لمشروع القانون، يُعتبر المواطن أو المقيم الذي ثبت أنه تلقى مدفوعات من السلطة الفلسطينية لارتكابه عملًا عدائيا قد تخلى طواعية عن جنسيته أو إقامته، وسيتم إلغاء هذا الوضع من قبل وزير الداخلية. كما يقترح النص على أن كل مواطن تُسحب منه جنسيته وفقًا للقانون، سيتم ترحيله بعد قضائه محكوميته مباشرة إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

يشار إلى أن وزير الداخلية الجديد آريه درعي كان قد دعا المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا إلى سحب الجنسية الإسرائيلية عن كريم يونس الذي تم إطلاق سراحه من السجون بعد قضائه محكومية 40 عاما حيث أدين بقتل جندي إسرائيلي في عام 1980. يونس هو من سكان قرية عارة في المثلث الشمالي، شمال

إسرائيل وعاد إلى مسقط رأسه فور الإفراج عنه حيث استقبل وسط احتفالات نهى عن الإتيان بها وزير الداخلية .

وطالب وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير الشرطة بالتحقيق في أسباب عدم نجاحها بمنع هذه الاحتفالات التي ترفع من شأن أعمال أدين صاحبها. وفي تراجع ملحوظ، عما سمحت به اتفاقيات أوسلو، أصدر وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير أوامر لمفوض الشرطة يعكوف شبتاي بإزالة وإنزال الأعلام الفلسطينية كلما علقت أو رفعت في أي من الأماكن العامة في إسرائيل، ووقف كل حدث وصفه القرار بأنه "تحريضي ضد دولة إسرائيل ."

يُذكر أيضا أن وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت أمر السبت الماضي، بإلغاء تصاريح الدخول إلى إسرائيل لثلاثة مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية عقب زيارتهم منزل كريم يونس .واستخدم الثلاثة، محمود العالول وعزام الأحمد وروحي فتوح، تصاريح دخولهم إلى إسرائيل للمشاركة في الاحتفالات بالإفراج عن يونس، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في مسقط رأسه.

* * *

معهد السياسات والاستراتيجيات (IPS): هل حرية التحرك ضد إيران في خطر؟

بقلم عاموس جلعاد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إيران – التهديد المتصاعد والرد المطلوب

إن التهديد المتزايد من الجانب الإيراني يقوم على أيديولوجية تدعو إلى تدمير "إسرائيل"، وفي أخطر سيناريو سيكون الإيرانيين قادرين على إجراء تجربة نووية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، إذا تم اتخاذ قرار بذلك. وبناءً على ذلك، يجب على الحكومة صياغة إستراتيجية شاملة، تستند إلى تسريع عمليات بناء القوة والتعاون مع المجتمع الدولي، أولاً وقبل كل شيء مع الولايات المتحدة. والحفاظ على التحالف الاستراتيجي والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة هي شرط لأية خطة لصد إيران، ولهذه الغاية يُقترح أن تعمل الحكومة على بناء علاقة ثقة مع الإدارة الأمريكية، مع توخي الحذر من الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تصادم معها، خاصة فيما يتعلق بالنقاط القابلة للاشتعال وعلى رأسها **المسجد الأقصى** والساحة الفلسطينية. في الوقت نفسه، يجب على "إسرائيل" أن تستغل التهديد الإيراني لتعزيز التعاون الأمني مع دول الخليج، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف جنباً إلى جنب مع القيادة المركزية الأمريكية.

كل هذا مع محاولة إقناع المجتمع الدولي بفرض عقوبات مؤلمة على **إيران**، على غرار تلك المفروضة على روسيا، من أجل جعلها دولة منعزلة، بشكل قد يؤدي إلى زيادة الاحتجاجات الداخلية ضد النظام، لكن في تقديرنا فإن فرص نجاح مسار هذا العمل ضعيفة، ولكن يمكن من خلالها الحفاظ على جبهة دولية ضد إيران.

الساحة الفلسطينية – قابلية انفجار سياسي وأمني

تعتمد قدرة "إسرائيل" على تركيز معظم الموارد والاهتمام بالتحدي الإيراني إلى حد كبير على إمكانية تجنب التصعيد في ساحات أخرى، وأهمها الساحة الفلسطينية، هذا هو التحدي المتفجر الأكبر في الوقت الحالي، بسبب المزج بين التهديد الأمني المتزايد في شمال **الضفة الغربية** والذي يهدد بالانتشار إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية والتحركات المحتملة من قبل الحكومة على الأرض، وخاصة في **المسجد الأقصى**، يمكن تصوير هذه الخطوات على أنها خطوات لتغيير الوضع الراهن، لأنها تسعى لضم وتطبيق "القانون الإسرائيلي" على المستوطنات، حتى دون إعلان رسمي، وستؤدي إلى اندلاع احتجاجات على نطاق واسع. وعلى الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكل التنسيق التي قد تنشأ بين الأجهزة الأمنية المختلفة وحتى مع **السلطة الفلسطينية** بعد قرار إخضاع منسق عمليات الحكومة في **الضفة الغربية** والإدارة المدنية لوزير في وزارة الجيش، وعدم تركها تحت التبعية المباشرة والكاملة لوزير الجيش نفسه (كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي للجيش والمنطق الأمني).

يرى أبو مازن أن الرياح التي تهب حالياً على الساحة الدولية هي فرصة سانحة وربما فرصة لا تتكرر لتحويلها إلى تحرك يضع قيوداً استراتيجية على "إسرائيل"، وذلك من خلال تعزيز التحركات في المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمحاكم الدولية في لاهاي والتي تعتبر شرعية ولها وزن في تشكيل الأعراف الدولية، حيث يهدف أبو مازن إلى تعريف "إسرائيل" على أنها دولة فصل عنصري وترتكب جرائم حرب، وأن "الوجود الإسرائيلي" في الضفة الغربية مخالف للقانون الدولي.

يكمن التهديد الكبير في تسريع عمليات نزع الشرعية، عبر تثبيت روايات الرأي العام في الغرب، تُقر بأن "إسرائيل" تنتهك بشكل ممنهج حقوق الفلسطينيين، وقد يكون لذلك تداعيات على مكانة "إسرائيل" وصورتها، وعلى حرية العمل العسكري أثناء المواجهة مع **حماس** أو **حزب الله**، وعلى القدرة على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والدعم السياسي لسياسات "إسرائيل" من جانب حلفائها.

في مواجهة هذه التحديات، يُقترح أن تتفهم الحكومة الجديدة هشاشة الواقع الحالي، ووفقاً لذلك تقوم بصياغة استراتيجية شاملة للتعامل مع الساحة الفلسطينية تأخذ في الاعتبار مجموعة القيود، مع تجنب اتخاذ خطوات يمكن تفسيرها على أنها استعداد للضم واتخاذ إجراءات عقابية، وقد يضر ذلك بنسيج حياة السكان ومكانة السلطة (المتدهورة أصلاً) ويقوض التعاون الأمني معها لإحباط العمليات النضالية.

الأماكن المقدسة في القدس كبؤرة لإمكانية الانفجار

هناك مخاوف كثيرة لدى الفلسطينيين -خصوصاً بين فلسطينيي48- وكذلك في العالم العربي بشأن "السياسة الإسرائيلية" المتوقعة في **المسجد الأقصى**، -كاقتحام الوزير بن غفير المسجد الأقصى-، فقد سبق أن حذر الملك عبد الله من أن الأماكن المقدسة تشكل "خطاً أحمر." في ضوء ذلك، سيتعين على "إسرائيل" أن تبدي حذراً خاصاً فيما يتعلق بسلوكها في **المسجد الأقصى**، وسيكون لأي خطوة تهدف إلى تغيير الوضع الراهن في المسجد الأقصى عواقب بعيدة المدى على العلاقات الاستراتيجية مع العالم العربي والإسلامي وخاصة مع الأردن، وقد تنعكس حتى على ما يحدث في الساحات الأخرى، وقد تشعل صراعاً عنيفاً من شأنه أن يأخذ طابع حرب دينية.

على خلفية التقارير حول طموح رئيس الوزراء لتعزيز التطبيع مع المملكة العربية السعودية، ينصح بأن تبدي "إسرائيل" حذراً شديداً وعدم دفع المسجد الأقصى كثمن للعلاقات مع البيت الملكي السعودي.

قد يؤدي مثل هذا السيناريو إلى شرخ حقيقي في العلاقات مع العائلة المالكة الأردنية، الأمر الذي سينعكس أيضاً على التعاون الأمني بين البلدين، وهو أمر ضروري لأمن "حدود إسرائيل الشرقية."

فلسطينيون 48 – يأس وإمكانية انفجار

يواجه فلسطينيو 48 إحساساً بأزمة متعددة الأبعاد تقوم على عدة اتجاهات، أولاً وقبل كل شيء الخوف من طبيعة الحكومة الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بالموقف من العرب ومسألة ما إذا كانت ستستمر في تعزيز التحركات في سياق الجريمة والعنف وتنمية الاقتصاد والمجتمع، واليأس من القيادات الحالية التي تتصارع فيما بينها حول مسألة من المتسبب في تدهور الوضع الحالي (رئيسَي راعم وحداش بشكل أساسي).

في الخلفية تستمر مظاهر الجريمة والعنف والفلتان، وفي هذا الواقع المشحون، يمكن لأي "شرارة" – على سبيل المثال، الاحتكاك بين الشرطة والمواطنين العرب حول قضايا تطبيق القانون أو الجريمة، خاصة في قضية المسجد الأقصى – أن تشعل توترات واسعة بين المجتمع العربي الفلسطيني و"الدولة" وبين المجتمعين

اليهودي والعربي. وهذا يتطلب حساسية مفرطة من جانب الحكومة الجديدة، سواء في فهم الوضع المشحون وإمكانات انفجار الأوضاع، وفي الحاجة إلى صياغة سياسة من شأنها تحييد ذلك الانفجار، في ضوء ذلك، يوصى بأن تجد الحكومة، وخاصة وزير الأمن القومي، سبل تطوير الحوار مع قادة "المجتمع العربي الفلسطيني"، مع التركيز على رؤساء البلديات والمجالس المحلية وحتى القادة السياسيين، هذا إلى جانب تعزيز الحوار مع الجمهور العام باستخدام الفضاء الإلكتروني ووسائل الإعلام (باللغة العربية بشكل أساسي)، من أجل تعزيز الثقة وتهدئة المخاوف الخطيرة التي تعشعش حالياً بين فلسطيني 48.

المحور الروسي الصيني

إن المحادثة التي أجراها الرئيسان الروسي "بوتين" والرئيس الصيني "شاي" واحتمال قيام الأخير بزيارة موسكو في غضون بضعة أشهر، هي تعبير آخر عن النظام العالمي الجديد والصراع بين الكتلة الليبرالية التي تقودها الولايات المتحدة والكتلة الاستبدادية بقيادة الصين. قد يكون لهذا تأثيرات على سلوك القوى العظمى في **الشرق الأوسط**، وقد يتحول إلى ساحة صراع أخرى في حقبة حرب باردة ثانية، مثلما انعكس ذلك في زيارة الرئيس الصيني "شاي" الأخيرة للسعودية والتعاون العسكري بين روسيا وإيران.

يعطي النظام العالمي الآخذ في التشكل مخاطر وفرصاً للحكومة الجديدة، بطريقة تتطلب منها صياغة استراتيجية شاملة لتعاملاتها مع القوى العظمى، فمن ناحية يمكن "لإسرائيل" أن تُظهر لواشنطن أهميتها، من خلال تعزيز التعاون مع الدول المطبعة في مواجهة التهديد الإيراني، ومن ناحية أخرى فإن تفاقم التنافس بين الكتل سيجبر "إسرائيل" على اتخاذ نهج أكثر حذراً من ذي قبل ورسم حدود واضحة فيما يتعلق بالعلاقات مع الصين، في مواجهة روسيا.

وبالنظر إلى القدرة الروسية على إلحاق الضرر، يوصى بأن تمتنع الحكومة عن إمداد أوكرانيا بأنظمة الدفاع الجوي، وفي نفس الوقت تواصل الإعراب عن دعمها العلني لأوكرانيا وتزويدها بالمساعدات الإنسانية وغيرها قدر الإمكان.

تحديات الحصانة الوطنية– مطلوب استراتيجية طويلة الأمد

إلى جانب التهديدات على المستوى السياسي وفي المجال الأمني، تواجه الحكومة الجديدة تحدياً معقداً يتمثل في استعادة وتعزيز حالة الحصانة الوطنية، هذا مستمد من العديد من المؤشرات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمدنية، والتي أهملت "الحكومات الإسرائيلية" بعضها على مر السنين.

سيتم الحكم على نجاح الحكومة في تحسين حالة الحصانة الوطنية في "إسرائيل" من خلال قدرتها على إظهار تغيير حقيقي في عدد من المجالات أهمها تحسين شعور المواطنين بالأمن الشخصي، وتطوير وتحسين مستوى المعيشة والأمن المهني. هذا، جنباً إلى جنب مع تحسين خدمات النظام الصحي، وبناء نظام تعليمي قائم على المساواة، وتطوير وتكييف البنية التحتية المدنية والبنية التحتية للمواصلات عالية المستوى، وتطوير خدمات المجتمع والرفاهية بتوافر وعرض عاليين، وتوفير السكن الميسور التكلفة والشعور بالتأثير والمشاركة في إدارة شؤون الدولة.

في جميع هذه المجالات، يتعين على الحكومة إجراء تحسينات واسعة النطاق وتقديم نجاحات مؤكدة من خلال بناء استراتيجيات عمل طويلة الأجل في جميع الوزارات.

* * *

معهد الدراسات والاستراتيجيات: العلاقات "الإسرائيلية" الأردنية في ظل التوترات الداخلية المتزايدة: التداعيات الاستراتيجية والتوصيات السياسية

بقلم ميخائيل ميلشتاين

في الأسابيع الأخيرة، تتراكم إشارات مقلقة من الأردن تتطلب اهتمامًا خاصًا من صناع القرار في إسرائيل، والحديث هنا يدور عن مزيج من الصدامات الداخلية في المملكة، الناجمة عن مشاكل أساسية طويلة المدى، وتوتر متجدد في العلاقات بين الطرفين، ينبع أساسا من الخوف الأردني من التحركات التي ستتخذها الحكومة الجديدة في "إسرائيل" في المسجد الأقصى. أما بالنسبة للاضطرابات الداخلية فهي تتلاشى تدريجياً والحكومة في البلاد ليست على وشك الانهيار، إلا أن تراكم الأحداث الأخيرة أمر غير معتاد نسبيًا في حدته، وهو دليل على عدم الاستقرار المزمن الذي تعاني منه المملكة، وإشارة للمجتمع الدولي والعالم العربي وكذلك لـ "إسرائيل" فيما يتعلق بالعواقب الاستراتيجية المحتملة لزعزعة التاج الهاشمي ناهيك عن انهياره.

بدأت الاضطرابات الداخلية قبل نحو شهر في أعقاب ارتفاع أسعار الوقود، وهي خطوة أشعلت موجة احتجاج شعبية واسعة تحولت إلى اضطرابات خطيرة في بعض المناطق، ويتجلى ذلك بشكل خاص في المناطق التي يعيش فيها البدو، وهو معقل تقليدي لدعم العائلة المالكة.

شهد الأردن بالفعل موجات احتجاج شديدة في السنوات الأخيرة، وكان أبرزها إضراب المعلمين الذي حدث قبل نحو ثلاث سنوات وعطل الحياة في البلاد لعدة أشهر ورافقه مظاهرات عاصفة، عرف الملك عبد الله

كيفية الخروج من هذه الأزمات من خلال مزيج ذكي من التحركات السياسية الرمزية (بشكل أساسي إقالة الحكومات وتعيين حكومات جديدة)، وحشد الجمهور من حوله من خلال توضيح التهديدات المشتركة لنسيج الحياة الجماعي، وكذلك الحصول على المساعدات الخارجية التي قدمت حلاً مؤقتًا ومحدودًا للمشاكل الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، وخاصة البطالة المرتفعة والبيروقراطية المتضخمة، إلى جانب الإحباط المتزايد لدى جيل الشباب الذين يواجهون صعوبة في تطوير أفق واعد لأنفسهم.

الاحتجاج الاقتصادي العام يحدث، في ظل وجود توترات مع إسرائيل، حيث يُظهر الكثير في المملكة خوفًا من تحركات الحكومة "الإسرائيلية" الجديدة، في هذا السياق هناك خوف مزدوج: وهو الخوف من التغيير في الوضع الراهن في المسجد الأقصى؛ ما سينعكس على الجو في الشارع الأردني (في ظل المكانة الخاصة للتاج الملكي في المسجد الأقصى) وقد يتسبب في تفاقم الغضب ضد الحكومة، واحتمال- يطرحه قلة في الأردن حاليًا- أن تحاول الإدارة الجديدة في "إسرائيل" إحياء الأفكار السابقة لتحويل المملكة إلى حل للمشكلة الفلسطينية، والتي يبدو أنها اختفت بعد اتفاقية السلام بين الجانبين عام 1994.

على هذه الخلفية، صرح الملك عبد الله في مقابلة أجراها الأسبوع الماضي أن القدس والمسجد الاقصى يشكلان "خطا أحمر بالنسبة للأردن، وبرزت إدانة المملكة الشديدة لاقتحام الوزير بن غفير المسجد الأقصى (3 كانون الثاني) والذي وصف بأنه "استفزاز وانتهاك للوضع الراهن" ورافقه استدعاء للسفير الإسرائيلي في العاصمة عمان لتوبيخه، وفي وقت لاحق، نددت مصر والسعودية وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة بسلوك بن غفير، والإمارات التي هي العضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، طالبت بعقده لبحث قضية اقتحام المسجد الأقصى.

الاضطرابات في الأردن هي إشارة إلى التداعيات الاستراتيجية الخطيرة التي قد تترتب على تقويض مكانة النظام في البلاد، على دول المنطقة بشكل عام وعلى "إسرائيل" بشكل خاص.

الإشارات المقلقة من الأردن يجب أن توقظ من جديد الفهم للأهمية الاستراتيجية للأردن بالنسبة لإسرائيل: ككابح للتهديدات الأمنية – الحكومية وغير الحكومية – التي قد تظهر بقوة كبيرة على أعتاب "إسرائيل"، وكشريك في معسكر إقليمي هدفه هو كبح جماح نفوذ إيران في المنطقة.

غالبًا ما يشكل النظام في الأردن تحديًا سياسيًا لـ "إسرائيل"، بل إنه يستخدم لغة قاسية ومتحدية ضدها (كما كان واضحًا في التصريحات القاسية لكبار المسؤولين الحكوميين في عمان ضد "إسرائيل" أثناء التصعيد الذي حدث في رمضان الماضي حول المسجد الأقصى)، ولكن من الضروري أن نتذكر باستمرار أن بدائل

النظام الحالي في المملكة قد تكون أسوأ بما لا يمكن وصفه. الواقع في الأردن والحساسية المتزايدة في علاقاته مع "إسرائيل" بؤرة أخرى متفجرة، يجب على الحكومة الجديدة أن تدركها وتفهم عواقب تطورها وتكون قادرة على صياغة سياسة حذرة وحكيمة فيما يتعلق به.

الوضع في المملكة محفوف بالمخاطر ومتفجر، على غرار ما هو عليه في الضفة الغربية، وفي كلتا الحالتين يوصى بأن تتخذ حكومة نتنياهو – على الأقل في المستقبل المنظور – سلوكاً مختلفاً تجاه ما يحدث في الأردن والذي قد ينشئ تغييرا دراماتيكيا وسريعا في خريطة التهديدات الاستراتيجية لـ "إسرائيل"، وفوق كل ذلك يجعل من الصعب عليها التركيز على التحدي القومي الأهم وهو إيران.

توصيات للمستوى السياسي الإسرائيلي باتخاذ عدة خطوات:

•بحث عقد محادثة أو حتى لقاء في المستقبل القريب بين رئيس الوزراء نتنياهو وملك الأردن.

•مواصلة العلاقات الوثيقة بين الطرفين على المستويين الأمني والمدني.

•تجنب "تبادل الهجمات الإعلامية"، لا سيما التهديدات بالحد من العلاقة الاقتصادية أو إمدادات المياه للأردن، ناهيك عن التصريحات التي تعبر عن تحد لوجود المملكة ذاته.

•محاولة مساعدة الأردن في تجنيد الدعم الاقتصادي الخارجي، خاصة من الغرب والعالم العربي.

•صياغة سياسة دقيقة فيما يتعلق بالمسجد الأقصى، مع التركيز على الحفاظ على الوضع الذي كان قائماً حتى بداية ولاية الحكومة الحالية فيما يتعلق باقتحام المستوطنين اليهود للمسجد، وتجنب توسيع نطاق الاقتحامات أو اتخاذ خطوات من شأنها أن تفسر على أنها تقسيم للوقت والمكان، ومن المهم التأكيد على أن التوترات في المسجد الاقصى لن تلقي بظلالها على العلاقات مع الأردن فحسب، بل قد تنعكس أيضًا بشكل سلبي على الوضع في قطاع غزة والفلسطنيين في الداخل، بل وتؤدي إلى تقويض العلاقات مع دول المنطقة، ولا سيما تلك الموقعة والتي دخلت ضمن "اتفاقيات إبراهام."

* * *

يديعوت أحرنوت: هل بايدن ونتنياهو في طريق التصادم؟

العقوبات "الإسرائيلية" التي قرر مجلس الوزراء السياسي الأمني فرضها على الفلسطينيين بعد الدعوى أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي – وهي خطوة جاءت بعد نحو أسبوع من تشكيل الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو – قد تؤدي إلى صدام، بين الإدارة الأمريكية والحكومة الجديدة اللتين تعملان على مسارين متعارضين. فبينما تبنت الحكومة في "إسرائيل" إجراءات عقابية، تفعل الإدارة الأمريكية العكس – بما في

ذلك مئات الملايين من الدولارات كمساعدة للفلسطينيين – وتسمح أيضًا لمسؤولي السلطة الفلسطينية بزيارة الولايات المتحدة.

يبدو أن الحكومة الجديدة ستجعل من الصعب على مجلس الأمن القومي التابع لبايدن محاولة تغيير الاتجاه والتعامل بشكل أقل مع الشرق الأوسط وأكثر مع روسيا والصين. هذا الشهر، من المتوقع أن يصل مستشار الأمن القومي لبايدن، جيك سوليفان، إلى "إسرائيل"، ووفقًا لمصادر في الإدارة الأمريكية، قد يصل وزير الخارجية أنطوني بلينكين إلى "إسرائيل" في وقت لاحق. لن تناقش الرسائل التي سيحملها سوليفان وبلينكين التوترات مع الفلسطينيين فحسب، ولكن أيضًا طلب عدم الاقتراب الشديد من روسيا وعدم الإطراء عليها، خاصة الآن، عندما تعتمد على إيران في الحرب في أوكرانيا.

اتجاه معاكس

جاءت العقوبات "الإسرائيلية" على الفلسطينيين على وجه التحديد في وقت تعمل فيه إدارة بايدن في الاتجاه المعاكس تمامًا: منذ دخول الرئيس إلى البيت الأبيض، رفعت إدارته الحظر الذي فرضه ترامب على المساعدات للأجهزة الأمنية الفلسطينية، ونقلت أكثر من 800 مليون دولار لمساعدة السلطة من خلال وكالة الغوث الدولية.

إلى جانب ذلك، نشرت وزارة العدل الأمريكية قبل بضعة أشهر رأيًا يسمح للمسؤولين الفلسطينيين الرسميين بزيارة الولايات المتحدة وإجراء المعاملات على أراضيها. لكن إدارة بايدن تخلت عن افتتاح القنصلية الأمريكية في شرقي القدس، والتي ظلت حتى إغلاقها واحدة من أهم نقاط الاتصال للفلسطينيين مع الولايات المتحدة، وكذلك إعادة فتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وفي الوقت الحالي، لا يُظهر الأمريكيون أي بوادر على نيتهم إعادة فتح القنصلية ولا يظهرون أي نية لفتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقد تم إغلاق هاتين المؤسستين، اللتين يمكن اعتبارهما وسيلة ضغط على "إسرائيل"، خلال إدارة ترامب.

* * *

جيروساليم بوست: الجيش الإسرائيلي في المرتبة الـ18 من بين جيوش العالم؟

يحتل "جيش العدو الإسرائيلي" المرتبة 18 من بين 145 دولة مدرجة في قائمة أقوى القوات المسلحة في العالم وفقاً لمؤشر القوة العسكرية العالمية لعام 2023.(GFP) يصنِف مؤشر GFP كل جيش بناءً على تقييمات

لأكثر من 60 عاملاً مثل الأفراد العسكريين النشطين والمركبات والمدفعية والمدمرات والدبابات والقوة الاقتصادية وقوة الإنتاج والمزايا الجغرافية.

"إسرائيل" ضد إيران

وفقاً لمؤشر GFP ، على الرغم من أن إيران تحتل المرتبة قبل "إسرائيل" مباشرة، إلا أن تصنيفات مؤشر القوة للبلدين هي العنق والرقبة – فتصنيف "إسرائيل" 0.2757، وتصنيف إيران 0.2712.

كل جيش لديه مزايا، حيث إن كيان العدو "إسرائيل" لا تنكر ولا تؤكد قوتها النووية، وفي الوقت نفسه، إيران عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وهي من أكبر 10 منتجين للنفط والغاز الطبيعي.

إيران هي أيضاً دولة أكبر وعدد سكانها أكثر، وأفرادها العسكريون أكثر نشاطاً، وتعادل قوتها الشرائية أعلى، ومع ذلك فإن كيان العدو "إسرائيل" لديها ميزانية دفاعية أعلى ومزيد من الطائرات.

* * *

JNS: الإمارات تدرج تعليم "الهولوكوست" في مناهجها المدرسية

أكدت سفارة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن العاصمة الخميس الماضي أنها ستدرج دراسة ما يسمى "الهولوكوست" في المناهج الدراسية للإمارات. وبحسب السفارة سيتم إدراج دراسة "الهولوكوست" في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية، وبذلك تكون الإمارات أول دولة عربية تقدم تعليم "الهولوكوست" في مناهجها الوطنية. تأتي هذه الخطوة في أعقاب -اتفاقيات أبراهام التطبيعية-

* * *

هآرتس: آلاف المتظاهرين في تل أبيب: "لن نسمح لهذه الحكومة بتحويلنا إلى دكتاتورية"

بقلم باربيلغ وآخرين

ترجمة: صحيفة القدس العربي

تظاهر الآلاف عشية السبت في ميدان "هبيما" في تل أبيب، وانطلقت من هناك مسيرتا احتجاج ضد الحكومة. في المكان سمعت هتافات "لا للتمييز برعاية الحكومة"، "بن غفير وسموتريتش كارثة"، "إسرائيل تريد المساواة" و"المواطنون متساوون، يهود وعرب". وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها "هذا هو بيتنا جميعاً". نحو 200 متظاهر احتجوا أيضاً في حيفا ضد خطوات الحكومة. منظمو المظاهرة في تل أبيب قالوا إن نحو 20 ألفاً شاركوا في المظاهرة.

في الأصل تم التخطيط لمظاهرة ومسيرة موجهة ضد خطوات الحكومة من قبل حركة "نقف معاً" من بداية الأسبوع. ولكن في أعقاب المؤتمر الصحافي الذي عرض فيه وزير العدل ياريف لفين، الأربعاء، خطته لإضعاف جهاز القضاء، دعا سياسيون وحركات احتجاج، حالية وسابقة، إلى التظاهر في ميدان "هبيما".

بدأ التجمع في السابعة مساء في ميدان "هبيما" بمشاركة "كل من يعارضون الانقلاب في نظام الحكم الذي تنفذه الحكومة البلطجية"، حسب تعبير البيان. من هناك، في السابعة والنصف تقريباً، انطلقت مسيرة برئاسة أعضاء الكنيست أيمن عودة ونعمة لزيمي وعوفر كسيف وعضو الكنيست السابق موسي راز، في مظاهرة لـ "نقف معاً" في ساحة متحف تل أبيب. في الساعة الثامنة، انطلقت من الميدان مسيرة مشاعل. في الساعة التاسعة تقريباً، تقدم بضع مئات من المتظاهرين نحو شارع "نتفيه أيالون"، جنوب مفترق طرق "هشالوم". نجحت الشرطة في وقف معظمهم، لكنها أغلقت الشارع بصورة متعمدة لمدة قصيرة. بعد فترة قصيرة توحد المتظاهرون في مسيرة المشاعل مع المتظاهرين الذين كانوا يتظاهرون أمام بيت رئيس الكنيست أمير أوحانا، وأغلقوا مفترق طرق تلة الذخيرة و"يغئال ألون".

رئيس نقابة المحامين آفي حيمي، قال في ساحة المتحف: "أريد نقل رسالة لياريف لفين ومن هم على شاكلته: لن نسمح لكم بتحويلنا إلى ديكتاتورية. التعديل الذي يتحدث عنه هو تدمير للديمقراطية ومس بحقوق الإنسان واستقلالية المحكمة ومس بكم أيضاً كمواطنين". عضو الكنيست عودة قال: "مع وجود هذه الأزمة التاريخية، توجد فرصة ضخمة وتاريخية. انظروا كم هي القوة الموجودة هنا. وليست هذه سوى النواة والبداية. الفرصة الوحيدة للفاشيين هي الفصل بيننا. ولن نسمح لهم بذلك".

أما عضوة الكنيست لزيمي، فألقت خطاباً في ساحة المتحف، وقالت: "في كتلتنا هناك من يظهر لهم بأنه يجب التحدث مع الخاطف، مع الذي يحتجز دولة بأكملها كرهينة، والذي قرر تدميرنا باسم محاكمته، وأدخل أعشاب كهانا الضارة كي تكون هي الشخصيات الرفيعة في الحكومة والكابنت. ولكن لا، يحظر التحدث مع الخاطف بنيامين نتنياهو وعصابته. يجب الانتصار عليهم". الأديب وكاتب المقالات في "هآرتس" عودة بشارات، قال: "الاحتلال نبع السم الذي يفسد كل شيء. الاحتلال يسير مع العنصرية والخوف من المثليين وكراهية الآخر. يولد الآن وحش الاحتلال، ديكتاتورية جديدة جشعة. لقد حان الوقت للعمل وبسرعة".

وقال أيمن عودة بأنه بعد انتهاء خطابه، هاجمه أحد المتظاهرين: "هاجمتني لفظياً مجموعة من المتظاهرين الفاشيين. وحتى إن أحدهم اعتدى عليّ جسدياً وتم صده على الفور على يد متظاهرين كانوا بجانبي"، كتب في تويتر. "هذه هي النتيجة الأولى لهذه الحكومة الظلامية التي نتظاهر ضدها في هذا المساء. أنا وضعي جيد، ولن أسمح لأي أحد بمنعي من تمثيل الجمهور"،

وشاركت في المظاهرات منظمات مدنية كثيرة مثل "جمعية حقوق المواطن" و"نحطم الصمت" و"لجنة التوجيه العليا لعرب النقب" و"نساء يصنعن السلام". إضافة إليهن، دعت منظمات احتجاج ضد نتنياهو للتظاهر أيضاً، مثل "الرايات السوداء" و"كرايم منستر" و"قومي يا إسرائيل"، ومنظمات مرتجلة أقيمت ضد الحكومة مثل "الأعلام الفخورة". توجه منظمو المظاهرة الأصلية "نقف معاً" إلى الشرطة وطلبوا المصادقة على المسيرة في أرجاء تل أبيب تحت شعار "مسيرة الأمل"، "هذا بيتنا جميعاً". في الوثيقة التي صادقت عليها الشرطة، كتب أن الأمر يتعلق بـ"مسيرة اليسار ضد الحكومة الجديدة".

نشطاء مختلفون انتقدوا الانقسام في المظاهرات، وعبر بعضهم عن الخوف من رفع علم فلسطين في المظاهرة، الأمر الذي سيخدم معسكر نتنياهو. مثلاً اساف اغمون كتب، وهو أحد رؤساء مجموعات الاحتجاج: "المظاهرة في منتهى السبت تقودها مجموعات يسارية متطرفة غير مستعدة للابتعاد سنتيمتراً عن شعارات "كفى للاحتلال" و"حقوق العرب". هذه مواضيع مهمة جداً، ولكنها تأتي من حيث أهميتها بعد أن نبقي الديمقراطية لدينا من أجل دفع هذه المواضيع قدماً. من يأتي سيجد نفسه محاطاً بأعلام فلسطين وكفى للاحتلال.

ألون لي غرين، الذي يترأس "نقف معا" رد عليه، وقال: "كل الجنرالات يرون مشكلة مع أن يعتلي هذا المساء المسرح عرب يخطبون ويتحدثون -ليحفظنا الله- عن الاحتلال. تعالوا نجعل الأمر واضحاً بقدر الإمكان: لا توجد ديمقراطية مع وجود تمييز منهجي ضد المواطنين ومع سيطرة عسكرية على ملايين الأشخاص".

عضوة الكنيست السابقة ستاف شبير، كتبت في تويتر: "هذا ليس المكان المناسب لنقاشات تطهرية حول من سيأتي وتاريخ حياة كل مشارك. في كل الحالات نتنياهو وأبواقه سيكذبون بعد ذلك، وسيقولون بأن المظاهرة نظمها يسار خائن ممول بأموال أجنبية ويؤيد أعداءنا". أما المحامي غونين إسحق، من الشخصيات البارزة في احتجاج بلفور، فكتب بأن "أحد الأمور الجميلة في احتجاج بلفور هو أننا نجحنا في الاحتجاج الذي كان يتكون من جماعات مختلفة ومتنوعة ولم نفرض الرسائل. هكذا يجب أن فعل الآن أيضاً". ثمة معارضات أخرى أثارتها المظاهرة المنقسمة وترتبط بطبيعة الاحتجاج، حيث إن المتظاهرين الذين يؤيدون حركات الاحتجاج ضد نتنياهو غير معنيين بمسيرات منسقة مع الشرطة وبمنصات يتم إلقاء الخطابات عليها.

من "نقف معاً" جاءنا: "في حملة بن غفير الانتخابية سأل: من هو صاحب البيت هنا؟ وردنا هو "هذا بيتنا جميعاً"، لأنه لجميعنا، يهوداً وعرباً، متدينين وعلمانيين، مثليين وغير مثليين، في المركز وفي الضواحي، وثمة مصلحة للعيش المشترك بكرامة ومساواة وأمان. جميعهم يتعرضون للتهديد من الحكومة". من "الأعلام السوداء" جاءنا: "بعد بضعة أيام على إعلان نتنياهو بواسطة لفين عن انقلاب في الحكم، سنعود إلى الشوارع.

هناك شيء واحد يمكن أن يوقف الانقلاب، وهو أن يوضح المواطنون من الشوارع بأنهم لن يسمحوا بتحويل إسرائيل إلى ديكتاتورية مسيحانية".

* * *

هآرتس: نائب وزير الثقافة الإسرائيلي حال دون محاكمة والده الحاخام بتهمة اعتداءات جنسية

في خضم النقاش المتصاعد داخل إسرائيل حول الفساد المستشري، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وتقزيم المحكمة العليا، وبقية المؤسسات الكابحة، كشف النقاب عن قرار رسمي بإغلاق ملف التحقيق مع نائب وزير الثقافة والرياضة في حكومة الاحتلال، بشبهة الضغط على شهود في قضية تحرّش جنسي تورط به والده الحاخام. وحسب ما جاء في صحيفة "هآرتس" فقد كان نائب الوزير يعقوب تيسلر (حزب يهودوت هتوراة) متورطاً بالحيلولة دون قيام بعض الفتية اليهود بالإدلاء بشهاداتهم للشرطة حول اعتداءات جنسية تعرضوا لها من قبل والده الحاخام إفرايم تيسلر. ويستدل من الشهادات التي نشرت أنه مقابل موافقتهم على وقف شهاداتهم والتزام الصمت تم إبعاد الحاخام عن وظيفته كرجل دين.

وتوضح "هآرتس" أنه بعد عامين من الإطاحة بالحاخام المعتدي جنسياً، وفقاً للشبهات، وفتح ملف تحقيق معه تم إغلاقه بدعوى عدم وجود تعاون من قبل ضحايا الاعتداء. وطبقاً للشبهات المذكورة فقد اعتدى الحاخام تيسلر على أربعة فتية يهود على الأقل داخل المدرسة الدينية التي يترأسها، والمعروفة بـ"مدرسة دمشق اليعازر" في القدس المحتلة.

وتوضح وسائل إعلام عبرية أن الفتية المعتدى عليهم قرروا عدم الإدلاء بشهادة مباشرة ضد الحاخام، وذلك نتيجة ضغوط مورست عليهم مقابل أن يتم إبعاده عن المدرسة. كما يتضح حسب تقارير إسرائيلية أن أحد الفتية الأربعة قد وقع "اتفاق صمت" مع الحاخام، وكل ذلك بضغوط ترهيب وترغيب قادها ابن الحاخام، نائب الوزير يعقوب تيسلر.

وطبقاً لهذه المصادر، فقد اعتقلت شرطة الاحتلال في نوفمبر/تشرين ثاني الحاخام تيسلر بشبهة الاعتداء جنسياً على الفتية من تلاميذه، وهم ينتمون للفئة العمرية 14-16 عاماً. وحسب شهادتين، قام نائب الوزير تيسلر بالتنسيق مع إدارة شبكة المدارس الدينية بعقد صفقة، بموجبها يتم إسكات الفتية الضحايا مقابل إقناع والده بالاستقالة من منصبه، وهذا ما حصل عام 2018، والآن تم كشف النقاب عن "الفضيحة

الجديدة" بعدما كانت قد بقيت طي الكتمان، ودون إطلاع حزب "يهدوت هتوراة"، كما تؤكد صحيفة "هآرتس". يشار إلى أن يعقوب تيسلر هو مندوب حركة "أغودات يسرائيل" داخل حزب "يهودوت هتوراة" وقد انتخب للبرلمان الإسرائيلي للمرة الأولى عام 2019 وانتخب مجدداً في الانتخابات الأخيرة، وعين نائباً لوزير الثقافة والرياضة. وقبل ذلك شغل تيسلر عضوية المجلس البلدي في بلدية سدود، كما عمل مساعداً لوزير الصحة السابق يعقوب ليتسمان. أما والده المشتبه به في هذا الملف الجنائي الفاضح، فهو من الحاخامات المركزيين لدى المجموعة اليهودية الأورثوذوكسية (الحريديم) في مدينة بني براك، وطيلة سنوات ترأس مدرسة دينية للفتية.

يذكر أن هناك عدداً من رجال الدين والسياسيين الإسرائيليين البارزين ممن اشتبهوا أو اتهموا أو أدينوا بارتكاب مخالفات

جنسية خطيرة ومربكة، منهم رئيس إسرائيل الأسبق موشيه قصاب، الذي أدين قبل عشر سنوات ونيف بالاعتداء الجنسي على موظفاته، وفرض نفسه عليهن مرات كثيرة، وبمحاولة تشويش مجرى التحقيق.

* * *

هآرتس: من جملة عقوبات.. إسرائيل تقرر تجميد أموال السلطة الفلسطينية رداً على "لاهاي"

بقلم يونتان ليس وجاكي خوري

قرر الكابنت السياسي – الأمني، الجمعة، فرض سلسلة عقوبات على السلطة الفلسطينية رداً على اقتراحها الذي صادقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة، الطلب من محكمة العدل الدولية في لاهاي بلورة رأي حول التداعيات القانونية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وشرقي القدس. من بين خطوات العقاب التي صادق عليها الوزراء تجميد مخططات بناء للفلسطينيين في الضفة الغربية، وتجميد أموال الضرائب التي من شأن إسرائيل تحويلها للسلطة واتخاذ "إجراءات إزاء منظمات تشجع نشاطات معادية ضد إسرائيل، بما في ذلك نشاطات سياسية – قانونية، بغطاء نشاطات إنسانية". وحسب أقوال وزير الخارجية، إيلي كوهين، فإن "هذه الخطوات استهدفت التوضيح بأن إسرائيل ستُجبي الثمن عن أي محاولة للمس بها في الساحة الدولية".

ونوقش هذا الموضوع أيضاً في أول جلسة للكابنت أمس، التي تم فيها التأكيد على الحاجة إلى تركيز خطوات العقاب على شخصيات رفيعة في السلطة، التي كانت مشاركة في الدفع قدماً بهذا القرار في الأمم المتحدة. "لن

تقف الحكومة الحالية مكتوفة الأيدي إزاء المعركة السياسية والقانونية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية ضد دولة إسرائيل، وسترد بقدر ما يقتضيه الأمر"، كتب في البيان الذي نشر في نهاية الجلسة الجمعة الماضي.

حسب البيان، تم تجميد خطط البناء "في أعقاب محاولات السيطرة غير القانونية للسلطة الفلسطينية، خلافاً للاتفاقات الدولية". في تموز الماضي، قبل زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لإسرائيل، صادق وزير الدفاع في حينه بني غانتس، على الدفع قدماً بخطط بناء للفلسطينيين في مناطق "ج". تمت المصادقة على خطتين نهائيتين وتم الدفع قدماً بأربع خطط إلى المرحلة الأولى من المصادقة. وحسب قرار الكابنت، فإن 139 مليون شيكل من أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية سيتم تحويلها للمتضررين من الإرهاب. وتقرر أن تصادر إسرائيل من أموال الضرائب التي تمت جبايتها في السنة الماضية المبلغ الذي تدفعه السلطة للمخربين وأبناء عائلاتهم. إضافة إلى ذلك، سيتم سحب تسهيلات أعطيت لشخصيات رفيعة في السلطة كانت مشاركة بالدفع قدماً بالاقتراح في الأمم المتحدة، من بينها تصريح الدخول إلى إسرائيل.

نبيل أبو اردينة، المتحدث باسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أدان بيان الكابنت وقال إن "حقوق الشعب الفلسطيني غير خاضعة للمساومة". وحسب قوله، "الشعب الفلسطيني وقيادته يمكنهم الدفاع عن هذه الحقوق المدعومة بقرارات من المجتمع الدولي، وسيواصلون النضال السياسي والقانوني والدبلوماسي من أجل إنهاء الاحتلال". ودعا أبو اردينة المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة، إلى "العمل فوراً على وقف التهديدات والخطوات الإسرائيلية المعارضة لكل القرارات الشرعية للأمم المتحدة".

الأمين العام للجنة التنفيذية في م.ت.ف، حسين الشيخ، قال إن الخطوات التي أعلن عنها الكابنت "لن تغير موقفنا من ملاحقة الحكومة في المؤسسات الدولية وكشف تصرفاتها ضد الشعب الفلسطيني". وحسب قوله، فإن اللجنة التنفيذية "تطالب المجتمع الدولي بالعمل من أجل إجبار إسرائيل على تحرير مليارات الشواقل التي سرقت من أموال الفلسطينيين".

المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، قال إن واشنطن خاب أملها من المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة؛ لأنه حسب قوله "هي جهود غير ناجعة، وستبعد الطرفين عن حل الدولتين"، الذي تؤيده الولايات المتحدة. وتطرق برايس أيضاً إلى الجلسة التي عقدت في مجلس الأمن مؤخراً عقب زيارة وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير للحرم، وقال: "نحن نعارض أي عمل أحادي الجانب يسعى لتقويض الوضع الراهن التاريخي".

في الأسبوع الماضي صادقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على مشروع القرار الفلسطيني بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في لاهاي. 87 دولة صوتت مع، و23 دولة عارضت، و53 دولة امتنعت عن التصويت. الرأي الاستشاري هو إجراء تتوجه فيه الأمم المتحدة إلى المحكمة بدون موافقة الدول التي يتناولها الطلب من أجل بلورة تقرير يفصل موقفها عن مسألة قانونية. الرأي لا يلزم الطرفين، وتأثيره مرتبط بالطريقة التي تم اتخاذه بها. هذا إجراء قد يستمر سنة أو سنتين، ولا يقتضي القرار أغلبية مطلقة لـ 15 قاضياً في المحكمة الذين سيشاركون في صياغة الوثيقة. الرأي الذي ستنشره محكمة لاهاي سيتبنى بالفعل الادعاءات الفلسطينية، وقد يؤدي إلى اعتراف دول أخرى بادعاء أن إسرائيل ضمت المناطق التي احتلتها في الضفة عام 1967 فعلياً رغم أنها لم تعلن عن ذلك فعلياً يوماً ما. إذا حدث هذا الأمر فيمكن أن يؤدي إلى تصعيد أمني وإدانات دولية وبلورة دعم دولي لإقامة دولة فلسطينية وفرض عقوبات على إسرائيل.

* * *

إسرائيل اليوم: لحكومة اليمين الجديدة: لا تفوتي فرصة "تحرير الحرم".. والعرب معنا اليوم

بقلم أيال زيسر

رئيس الوزراء الجديد – القديم بنيامين نتنياهو وشركاؤه في العالم العربي وخصوصاً في دول الخليج، اجتازوا العقبة الأولى التي وقعت في طريقهم منذ الأسبوع الأول من ولاية الحكومة: حجيج الوزير بن غفير إلى الحرم. ومع أن تنديدات واحتجاجات سمعت من كل صوب، بل وأخذت الإمارات على عاتقها دور المبادرة ورفعت شكوى لا داعي لها لمجلس الأمن باسم الفلسطينيين، لكن الرسالة العربية كانت واضحة: سنفعل كل شيء كي لا ندع المسألة الفلسطينية تعود لتفرض نفسها على جدول أعمالنا، وتغرقنا من جديد في نزاع لا جدوى منه مع إسرائيل.

ينبغي الافتراض بأن الدول العربية كان يسرها لو وجدت حلاً ما للمسألة الفلسطينية، وكان يحيّد هذه المسألة المشحونة دفعة واحدة وإلى الأبد، وهي مسألة تشعل المنطقة بأسرها كل مرة. لكن لا ينبغي الوقوع في الخطأ – فهي لا تبدي أي اهتمام بالفلسطينيين وبمطالبهم من إسرائيل. ومع ذلك، تحتل المسألة الفلسطينية مكان الشرف الذي يصعب على الأنظمة العربية تجاهله في الرأي العام العربي، المنقسم والمنشق حول كل شأن وأمر. ولهذا السبب، هي تحتاج إلى تعاون من جانب إسرائيل موضوعه إبداء ضبط النفس والامتناع عن عروض مغطاة إعلامياً لأغراض داخلية ليس وراءها ما هو حقيقي، لكن من شأنها أن تؤدي إلى اشتعال زائد.

يمكن، بالطبع، الموافقة على الادعاء الذي يقول إن الوضع الراهن القائم اليوم في الحرم ليس مريحاً لإسرائيل، وليس فيه مس بحرية العبادة الدينية لليهود، بل وأيضاً تجاهل لأهمية الحرم لدى الشعب اليهودي. لكن معنى الوضع الراهن، بالمقابل، أن إسرائيل هي صاحبة السيادة على الأرض بالفعل، وبهذا يعترف العالم العربي أيضاً. إن الصراع الذي يشتعل في الحرم صبح مساء لا يتعلق بالسيطرة الفعلية على الحرم، بل موضوعه الاستعراضات والصورة الإعلامية، وغير مرة أيضاً استفزازات من الجانب الفلسطيني ليس فيها ما يغير الوضع الفعلي.

في إسرائيل من يسعون إلى تغيير الوضع الراهن الذي في إطاره يخضع الحرم كمكان مقدس لإدارة – ولكن ليس لسيطرة – رجال دين الأوقاف الإسلامية. غير أن احتمال هذا ليس كبيراً، فما بالك أننا فوتنا الفرصة أكثر من مرة لإحداث تغيير كهذا.

في المرة الأولى فوتنا الفرصة حين فشلت إسرائيل في الأيام الأولى بعد قيام الدولة. في أيار 1948، في محاولاتها لاحتلال البلدة القديمة والتي توجد فيها حارة اليهود والحرم. وفي وقت لاحق أيضاً، عندما رجحت كفة الحرب لصالحها، واختار زعماء إسرائيل إعطاء أولوية لمسائل أخرى على جدول الأعمال – تثبيت الدولة التي ولدت لتوها، وضمان الحدود واستيعاب الهجرة الجماهيرية – وهكذا تركوا مهمة تحرير البلاد كلها للأجيال القادمة.

فوتت الفرصة في المرة الثانية عندما حررت القدس في حزيران 1967، لكن حكومة إسرائيل فضلت إبقاء الحرم بإدارة الأوقاف. في نظرة إلى الوراء، كان هذا تفويتاً لفرصة تاريخية، هي بمثابة بكاء للأجيال، إذ كان بوسع إسرائيل في تلك اللحظات التاريخية أن تملي شروطها وتقرر وضعاً راهناً جديداً في الحرم، دون أن تراعي الدول العربية التي شنت حرباً عليها. منذئذ تمسكت عموم حكومات إسرائيل بالوضع الراهن الذي تقرر في حزيران 1967، بل وسار بعضها شوطاً أبعد، وعندما أديرت مفاوضات مع الفلسطينيين أعربوا عن الاستعداد للتخلي عن السيطرة على الحرم.

اليوم لا يطالب أحد إسرائيل بالتخلي عن سيطرتها على الحرم، والعالم العربي والفلسطينيون يسلمون، عملياً، بوجودها فيه. كل ما نحتاجه هو أن نبدي ضبطاً للنفس والحفاظ على الوضع الراهن، الذي فيه، كما أسلفنا، نقاط إيجابية. صحيح أنه يمكن الجدال في هذه التفصيل أو ذاك للوضع الراهن في الحرم، لكن يجدر بنا أن نتذكر بأنه مهم بقدر لا يقل الحفاظ على البيت نفسه، وعلى دولة إسرائيل ومصالحها التي تتركز اليوم بالدفع قدماً في علاقاتها مع العالم العربي وبإقامة جبهة موحدة حيال إيران. هذه أهداف قابلة للتحقق،

ويجب منح الأولوية لها، مثلما فعل بن غوريون في العام 1948 ومثلما اختارت الحكومة الحالية فعله أيضاً في نهاية المطاف.

* * *

هآرتس: لليمين الذي يطالب بطرد كريم يونس: أين أنتم من الإنسانية؟

بقلم جدعون ليفي

أهلاً وسهلاً، يا كريم يونس، سرني جداً تحررك. أي إنسان ذي مشاعر إنسانية لا بد وأن ينفعل أمام صور وصولك إلى البيت بعد قضاء أربعين سنة في السجن. ها هو عناق الشباب وزغاريد النساء وتعابير وجه هذا الرجل الكبير في السن الذي قضى معظم حياته في السجن. هذه كما يبدو هي المرة الأولى التي يعانقه فيها شخص خلال أربعين سنة، المرة الأولى التي يسير فيها بحرية. ألا يثير هذا انفعالاً؟ كيف يمكن ذلك؟

حكم على كريم يونس بالسجن المؤبد بسبب مشاركته في قتل الجندي آفي برومبرغ. لا يوجد سجين يمكث في السجن أربعين سنة على عملية قتل واحدة. السجن مدة أربعين سنة عقوبة غير إنسانية وغير متزنة تقريباً بكل المعايير. حتى يغئال عمير لا يستحقها. يونس إسرائيلي، لذلك تتعامل معه إسرائيل بوحشية أكثر من السجناء من "المناطق" [الضفة الغربية]، وبالطبع أكثر من اليهود، وتصرفت معه بشكل مشين أثناء إطلاق سراحه. فقد تم رميه في محطة حافلات في رعنانا بعد أربعين سنة كي لا تفرح به وادي عارة. من الجيد أنهم لم يرموه في مزبلة. في بلاد المناورات، ذهب وزير الأمن القومي مسرعاً إلى سجن نفحة من أجل "التأكد من عدم حصول قاتل أي يهودي على ظروف أفضل من الظروف القائمة". يا ايتمار بن غفير، ليس كل سجين فلسطيني قاتلا. وحتى القاتل من حقه أن يحصل على ظروف اعتقال عادلة ومنطقية أكثر من السجناء الأمنيين. أربعون سنة بدون إجازات أو محادثات هاتفية أو إمكانية للزواج، هذا هو وجه الظلم.

أعضاء اليمين الذين يصرخون طلبوا طرده. حتى مراسلة من الوسط هي "طال شنايدر"، كتبت: "من المهين رؤية السعادة التي استقبل بها قاتل. هذا سلوك يثير الغثيان". ردها هو المقرف. في دولة يقتل فيها الجنود كل يوم تقريباً الشباب وكبار السن، بعضهم أبرياء ولم تكن حاجة حقيقية لجميعهم هناك، يثور الغثيان إزاء رد

الإسرائيليين الشرير. مسموح للفلسطينيين الإسرائيليين أن يعتبروا يونس بطلاً. وأكثر من ذلك، مسموح لهم أن يفرحوا بإطلاق سراحه. هل هذا يثير الغثيان؟ إلى أين تصل كراهية العرب والأخلاق المزدوجة في المجتمع الذي يقدس كل جندي وكل مجرم حرب؟

التقيته في 2011 في سجن شطة، في مكتب قائد السجن الذي كانت صورة الحاخام ميلوفوفيتش تزينه. ظهر لي يونس منحنياً قليلاً وقاسياً وغاضباً. كان في حينه مسجوناً منذ أكثر من عشرين سنة. "قتلوا الأمل لدي"، قال لي. "ما الذي يعتقده سجين إذا لم تؤد سبع سنوات من مفاوضات السلام إلى إطلاق سراحه. هل ستؤدي عملية اختطاف من قبل "حزب الله" إلى إطلاق سراحه؟ إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة". قبل عشر سنوات كانت أمه صبحية (78 سنة) تنتظره. زار قبرها الخميس. عندما زارته ذات مرة لم يسمح السجانون بإدخالها على الكرسي المتحرك. وعندما بكت، قالت لها السجانة: "ابكي، ابكي؛ أم جلعاد شاليط تبكي كل يوم".

متى يفهم الإسرائيليون أن هؤلاء الأشخاص جنود يتحلون بالشجاعة من أجل النضال للتحرر الوطني، لا أمام أبناء شعبهم، بل وعند النظر إليهم بعين واقعية. متى ستشتعل المشاعر الإنسانية تجاههم؟

بقي خلفه عميد السجناء الجديد، وليد دقة، المريض، الذي حكم عليه في 1984 بالسجن المؤبد، وتحدد بـ 37 سنة. قبل عشرين سنة تقريباً، كتب: "أكتب لكم من الزمن الموازي. أحد شباب الانتفاضة قال لي بأن هناك أموراً كثيرة تغيرت في زمنكم. لم يعد للهاتف قرص، ولا يوجد إطار داخلي للإطارات...". في 2014 استعدت باقة الغربية لإطلاق سراحه، وقام شقيقه أسعد بشراء 200 بالون مضيء. تم إلغاء إطلاق سراحه. كان من المفروض أن يتم إطلاق سراحه في آذار، ولكن تم الحكم عليه مدة سنتين ونصف بسبب عملية تهريب الهواتف المحمولة التي قام بها عضو الكنيست السابق باسم غطاس.

"كان يمكنني مواصلة حياتي في العمل كدهان أو كعامل في محطة وقود، كان يمكن أن أشتري شاحنة، ولكني شاهدت فظائع حرب لبنان ومذبحة صبرا وشاتيلا التي أصابتني بالصدمة".

* * *

إسرائيل اليوم: بن غفير يحرف الأنظار الإسرائيلية عن إيران

بقلم يوآف ليمور

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

تلقى وزير الدفاع الجديد، يوآف غالنت، هذا الأسبوع، تذويقة مما ينتظره في منصبه. لا يعني هذا أن شيئاً ما من هذه المواضيع كان غريباً عليه، لكنه تلقاها مركزة، كالعجينة اللزجة غير القابلة للفصل: الضفة، غزة، الحرم، لبنان، سورية، ايران، الأردن، ودول الخليج، الولايات المتحدة وأوروبا، وفوق كل شيء السياسة الإسرائيلية.

جُل الاهتمام احتلته بطبيعة الحال زيارة إيتمار بن غفير إلى الحرم. فقد جرّت وراءها تنديدات من الحائط إلى الحائط في العالم العربي، وغضباً في الغرب، وكذا صاروخا رمزيا طار من غزة. ثمة من يربط هذا أيضا بتأجيل زيارة رئيس الوزراء نتنياهو إلى الإمارات، والتي خطط لها للأسبوع القادم. سواء أكان هذا صحيحا أم لا، فإن الإمارات أيضا وقفت إلى جانب المنتقدين، بما في ذلك التوجه لطلب بحث في الأمم المتحدة. لن يضر هذا بعلاقاتها مع إسرائيل، ولكن يجب أن نرى في ذلك بطاقة صفراء: فقدرة الدول العربية المعتدلة على احتواء مواضيع ترتبط بالحرم ضيقة جداً.

بن غفير ليس الوزير الأول الذي يحج إلى الحرم. سبقه اوري ارئيل وجلعاد اردان. من الصعب أن نفهم لماذا ليس كل وزراء الأمن الداخلي يزورون الحرم بانتظام، ليس لأسباب يهودية دينية بل لدوافع عملياتية – كي يفهموا إمكانية التفجر ويقفوا على ترتيبات القوات في المكان، الذي يوجد تحت مسؤوليتهم. فضلا عن هذا، فإن الحدث كله يمثل خروجا عن القياس أيضا: اليهود لا يمكنهم أن يصلوا في المكان الأكثر قدسية لهم، في الوقت الذي يكون هذا مسموحا للفلسطينيين. لكن بن غفير لم يحج بحكم مسؤوليته بل كي يستفز، والخروج عن القياس لا يصلح بإصبع في العين. ليس في الشرق الأوسط، وليس في الحرم. يدور الحديث عن نقطة ارخميدية؛ خذوا أي مسلم في العالم، من جاكرتا وحتى نواكشوط. من المشكوك فيه أن تجد بينهم قلة يمكن أن يشيروا لك أين توجد القدس، لكن في صالونهم أو في غرفة نومهم ستجد صورة الحرم معلقة. كما أن الكثيرين منهم لن يعرفوا أيا من المسجدين هو المقدس، لكن هذا لا يغير في الأمر من شيء؛ فالحرم هو رمز امتنعت إسرائيل، بحكمتها السياسية والأمنية، عن أن تلعب به في الـ 55 سنة التي مرت منذ حرب "الأيام الستة."

انتخب بن غفير كي يعيد الحوكمة والأمن الداخلي إلى مدن إسرائيل. كان واجبا أن تكون جولته الأولى في النقب أو في الجليل، لكنه أراد أن يبدأ بشيء كبير، ليعرف الجمع أنه هنا، ليس فقط في إسرائيل، بل في كل العالم. بخلاف ما نشر، لم يطلب جهاز الأمن منه أن يمتنع عن الحجيج إلى الحرم. فقد عرض المعاني، وأوضح بأنه يمكنه أن يحرس المسار المقرر: زيارة قصيرة، في ساعة صباحية مبكرة، بلا إعلام وبلا صلاة.

بصبيانته التي يتميز بها، احتفل الوزير بحقيقة أن الإعلام لم يعرف عن حجيجه إلى الحرم، وضللته الأحبولة

في أنه استجاب لطلب نتنياهو تأجيل الزيارة. حكمة كبيرة: أن تكذب على الإعلام وكأن الزيارة تأجلت إلى الأسابيع القادمة وعندها تفاجئ وتحج باختلاس. لم يكن للإعلام سبب يجعله يشك بأنه يكذب، لكن من المعقول أن يكون تعلم الدرس. من الآن فصاعدا ستؤخذ بياناته مع حفنة كبيرة من الملح.

لم تساهم الزيارة في شيء للعزة القومية، للحوكمة، لحجيج مزيد من اليهود إلى الحرم، أو للميزان الأمني حيال الفلسطينيين. وبالمقابل رفع الحساب فورا. بارد وجاف على عادته (وينبغي الأمل إلا يتسبب بالإصابات أيضا). من اعتقد أن "حماس" "تعلمت الدرس" تلقى في الليل صاروخا من غزة. صحيح أنه سقط في ارض فلسطينية مفتوحة، لكن هذا كان إشارة واضحة.

بخلاف سياسة إسرائيل تحت الحكومة المنصرفة، امتنعت عن الرد على هذا الهجوم. وستقول لنا الأيام إذا كان هذا حدثا لمرة واحدة أم تغييرا للسياسة. الجيش و"الشاباك" كانا حتى الآن من متصدري الخط الذي أيد معادلة الرد الفوري – بما في ذلك استخدام كل حدث لضرب أهداف مهمة ترتبط بالتعاظم العسكري لـ"حماس" – ومن المشكوك فيه أن يتخذا خطاً آخر في المستقبل. ادعى بعض مغردي اليمين في الشبكة بأن منطق غياب الرد يرتبط بخطوة أكبر بكثير نهايتها الحاق الهزيمة بـ"حماس". يخيل أنهم تحدثوا من قلوبهم: لا يوجد أي شيء في تاريخ نتنياهو يمكنه أن يدل على نيته خوض معركة نهايتها حسم في غزة (وتشهد على ذلك ثلاث حملات و12 سنة والصواريخ في عهوده رئيس وزراء).

غالنت هو الآخر، الذي كان قائد المنطقة الجنوبية في زمن حملة "الرصاص المصبوب"، لم يؤيد في الماضي خطوة كهذه، ومن المشكوك فيه أن يكون غير رأيه. من جانبيه سيجد الآن اثنين من خلفائه في المنصب - رئيس الأركان الوافد، هرتسي هليفي، ومدير عام وزارة الدفاع الوافد، أيال زمير – اللذين هما أيضا متوازنان وملجومان تجاه استخدام القوة. لهؤلاء الثلاثة (وكذا لنتنياهو ولرئيس "الشاباك" روني بار) واضحة أيضا العلاقة المباشرة القائمة بين الحرم وغزة: الانشغال الزائد بالحرم سيؤدي بالضرورة إلى انعدام الهدوء في القطاع، وكذا في الضفة وفي جبهات أخرى.

الأسوأ من ذلك، فإن شؤون الحرم تحرف الاهتمام الإسرائيلي عن الانشغال بالمسألة الأهم: ايران. فحسب مصادر أجنبية سجل سلاح الجو، هذا الأسبوع، هجومه الأول في دمشق تحت قيادة غالنت. يمكن أن نفهم منه بأن ما كان هو ما سيكون: تواصل ايران محاولة تهريب الأسلحة المتطورة إلى سورية والى لبنان، وإسرائيل مصممة على مواصلة الهجوم كي تحبط هذه الأعمال.

إن تحسين العلاقات مع موسكو (والذي عبر عن نفسه في المكالمة الهاتفية بين وزيري الخارجية) جاء، ضمن أمور أخرى، لمحاولة منع الآثار المحتملة للمحور الروسي – الإيراني المتوثق نتيجة للمساعدة الإيرانية في

الحرب الروسية في أوكرانيا. فرص هذا الجهد الإسرائيلي موضع شك لكن مخاطره واضحة، وعلى رأسها مواجهة مباشرة مع واشنطن وعواصم أوروبية ترى في موسكو مجرمة حرب. ملأ هذا النشاط الأمني المكثف جدول أعمال غالنت الذي اختار أن يجري جولته الأولى في الجبهة الأكثر اشتعالا – المنطقة الوسطى. لكن اللقاء الأهم أجراه بالذات في الكريا، مع هيئة الأركان. كان هذا لقاء روتينيا ظاهرا، استهدف تسجيل انتصار، لكن غالنت أوضح فيه لقيادة الجيش القلقة ما يحتاج للإيضاح: للجيش يوجد قائد واحد، وهو رئيس الأركان، وفوقه وزير الدفاع والحكومة. لن يكون قادة آخرون، من سياسيين أو حاخامين.

لهذه الأقوال توجد أهمية مثلثة. أولا، للحفاظ على وحدة الجيش ووحدة القيادة والمهمة التي تتعرض الآن لتهديد حقيقي. ثانيا، للجمهور القلق من أن يمزق سياسيون طموحون أجزاء من الرمز الذي قد يكون الأخير للوحدة التي تبقت هنا. وثالثا، لغالنت نفسه، الذي يفهم بأنه سيختبر ضمن أمور أخرى في قدرته على أن يحافظ على وحدة الجيش (وميزانيته أيضا) بقدر لا يقل عن الطريقة التي يعمل بها في الجبهات المختلفة.

صحيح أن غالنت تصدر بالتوازي قرارا مشتركا مع الوزير في وزارته، بتسلئيل سموتريتش يشهد على نية لترتيب مكانة المدرسة الدينية في "حومش"، لكن مشكوك أن هناك أيضا سيؤيد خطوة أوسع من هذه. على هذه الجبهة قاد في الماضي (كقائد لواء جنين) ومن الصعب أن نراه يسند خطوة لإعادة إقامة مستوطنات يهودية في القسم الأكثر تفجرا ودموية في الضفة. أحداث الأسبوع الماضي – ومنها أيضا إعادة جثماني مخربين آخرين – تدل على أنه بخلاف وزارة الأمن الداخلي، في كل ما يتعلق بوزارة الدفاع الأيدي ثابتة على الدفة

* * *

هآرتس: العقوبات الإسرائيلية ستقود إلى حلّ السلطة الفلسطينية

بقلم ألون بنكاس

توجد في الحياة السياسية أحيانا تناقضات غير متوقعة. مثال ذلك في الوقت الحالي: إسرائيل غاضبة وهي تتهم بالنفاق وتعلن أنها لن تتعاون مع التحقيق المتوقع لمحكمة العدل الدولية في لاهاي حول جوهر الاحتلال والسؤال هل هو مؤقت أم أنه دائم. من ناحية أخرى، بسلسلة من الخطوات غير المحسوبة وغير الحكيمة تكتب إسرائيل للمحكمة الرأي بنفسها.

الخطوة الفلسطينية، التي أدت إلى التوجه للمحكمة ربما هي خطوة تثير الغضب، لكن في أساسها خطوة سياسية وقانونية ولا تعتبر "إرهابا." وبدلا من مواجهتها فإن إسرائيل تتخذ خطوات عقابية بافلوفية، مع إعلان نوايا الحكومة الجديدة وفي ظل غياب أفق سياسي، تثبت وجود احتلال متواصل ودائم لكاتبي الرأي. في

جلسة الكابينت التي عقدت يوم الجمعة الماضي تقرر الرد بمعاقبة السلطة الفلسطينية والفلسطينيين وأيضا شخصيات فلسطينية رفيعة. ما الذي ستحققه إسرائيل من ذلك؟ لا شيء. ما الذي يراه العالم؟ احتلالاً وضماً بحكم الأمر الواقع وتصريحات تحوله إلى قانوني.

بعد مرور 28 سنة على توقيع اتفاق باريس في 1995 الذي نظم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أصبحتا بشكل فعلي وحدة اقتصادية واحدة. صحيح أنه لا توجد لإسرائيل سيطرة على تخصيص الميزانية الداخلية الفلسطينية ولكن توجد عملة واحدة وغلاف ضريبي واحد وتجارة خارجية واحدة. 55 في المئة من استيراد الفلسطينيين مصدره إسرائيل، و80 في المئة من التصدير الفلسطيني مخصص لإسرائيل. نحو 80 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل في فرع البناء، و15 ألفا في الصناعة والخدمات.

إذا كان هناك أي أحد يبحث عن أدلة وشهادات على الضم بحكم الأمر الواقع، حتى لو لم يكن متعمدا ومخططا له، فإن الاقتصاد الفلسطيني هو المكان لرؤيتها. ما بدأ كرابطة قوية أصبح اعتماداً اقتصادياً مطلقاً للفلسطينيين على إسرائيل واقتصادها.

تبلغ الميزانية السنوية العامة للسلطة 5.7 مليار دولار، لكن القصة المهمة بالنسبة لإسرائيل ليست اقتصادية بل سياسية، ولها معانٍ أمنية. خلال سنوات وجود السلطة فإن أساس مصادر دخلها (20 مليار دولار) هو أموال المساعدات الخارجية. 65 في المئة من الميزانية مصدرها الضرائب التي تجبيها إسرائيل. في فترة وباء "كورونا" أصبحت المساعدات التي كانت تبلغ مليار دولار 190 مليون دولار.

السلطة، التي دفعت قبل الكورونا نحو 75 في المئة من الرواتب التي التزمت بها، قلصت في السنتين الأخيرتين 50 في المئة من الرواتب للامتناع عن الإقالات. الصعوبات المتواصلة مع العقوبات التي تفرضها إسرائيل وعدم زيادة المساعدات الخارجية وعدم توقع مثل هذه المساعدات، سواء من السعودية أو أوروبا، ستؤدي إلى إقالة الآلاف من بين الـ 140 ألف موظف في السلطة. المعنى الاجتماعي هو تدهور عشرات الآلاف نحو الفقر، والمعنى السياسي هو التطرف وفقدان ما تبقى من الثقة بالسلطة وعدم القدرة على توفير الخدمات الأساسية. أمراء الضم والذين يعلنون "لن تقام في أي يوم دولة فلسطينية" على من يعتقدون أن هذا العبء سيقع؟

في إسرائيل يوجد تقدير من سنوات يقول إنه في ظروف سياسية وأمنية معينة فإن السلطة يمكنها أن تحل نفسها بإرادتها وأن تحول إسرائيل بالقوة إلى الحاكمة الحصرية في المنطقة المعطاة.

في المرحلة الثانية سيطالب الفلسطينيون بالانضمام إلى إسرائيل والحصول على الحقوق، لا سيما حق

التصويت في الانتخابات. في الوقت الذي يعتبر فيه هذا السيناريو لسبب ما في إسرائيل احتمالية ضعيفة فإن انهيار السلطة نتيجة أزمة اقتصادية وفقدان الشرعية السياسية وخطوات الضم الإسرائيلية، مع تعميق الاحتلال، كل ذلك سيؤدي إلى النتيجة نفسها. يبدأ هذا بـ"تدويل النزاع" بطرق سياسية، وهو خط ستجد إسرائيل صعوبة في الوقوف أمامه بشكل ناجع، مع الأخذ في الحسبان تركيبة الائتلاف.

إن وجود تحقيقات منفردة في محكمتين دوليتين في لاهاي، محكمة العدل التي تتناول الرأي القانوني والالتزام بحالات معينة؛ ومحكمة الجنايات الدولية التي لها صلاحية كبيرة لاستدعاء الشهود وإصدار أوامر اعتقال، في موازاة الطلب من الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطينية وانهيار اقتصادي محتم، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى حل فعلي للسلطة الفلسطينية. عندها ستكون إسرائيل هي المسؤولة بالكامل. إذا كان هذا هو هدف الحكومة، وهو هدف مشروع، فإن العقوبات هي خطوة صغيرة في الطريق إلى هناك

* * *

معاريف: لعلّ مخاطر العزلة الدولية وتدمير الديمقراطية يوقظان إسرائيل

بقلم ميخائيل فريانته

بشرت نتائج الانتخابات في إسرائيل، مع أغلبية يمينية – دينية واضحة بلا جدال، بهزة أرضية سياسية – اجتماعية في الدولة، وأثارت تخوفاً من ضياع قيم الأساس التي أُقيمت عليها الدولة.

أغلبية 64 نائبا، يعلنون انتماءهم لكتلة واحدة، كان يفترض بها أن تؤدي إلى إقامة حكومة في غضون بضعة أيام بعد منح التكليف لرئيسها، بنيامين نتنياهو، لكن عندها تبين أن المهمة ليست سهلة. البنود المختلفة في الاتفاقات الائتلافية التي وقعت أدت إلى هزة في أوساط الجمهور المحب للديمقراطية.

يخيل أن المجتمع الإسرائيلي يتميز، اليوم، بأجواء التمترس: يسارا، يمينا، متدينين، علمانيين، حريديم، عربا. لكل واحد أمانيّ وأيديولوجيات متعارضة: دولة ديمقراطية أم شرعية، قومية متطرفة أم رسمية، متساوية أم عنصرية.

رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، على علم بإشكاليات الواقع الجديد. فقد عرض نفسه عديم الوسيلة أمام شركائه عند إقامة الائتلاف، لكن مثلما أثبت غير مرة في الماضي من غير المستبعد ألا ينفذ الوعود والاتفاقات. يخيل أن كل ما يسعى إليه هو أن يعود ليحتل "كرسي المملكة"، الذي سيحكم منه وسيفعل كما يشاء.

هو بالتأكيد مستعد للأزمات المرتقبة من جانب شركائه، لكن مكانته وتجربته رئيساً للوزراء ستسمح له بأن

يتغلب عليهم حتى إحباط محاكمته أو على الأقل إفراغها من محتواها. يحتمل أن يتسبب في حينه بأزمة مع سموتريتش وبن غفير القوميين المتطرفين ويتوجه إلى لابيد وغانتس باقتراح لإقامة حكومة وحدة وطنية. ساعة طوارئ، هكذا سيدعي. بتقديري، هما سيرفضان الوقوع في الفخ. وعندها سيقود نتنياهو إلى انتخابات مبكرة فيما يلقي بالمسؤولية على أحزاب المعارضة.

مؤسف جدا أن الحكومة المنصرفة وأساسا لابيد الذي ترأسها، لم يتعلموا من الماضي. في أوساط الكثير من منتخبي نتنياهو يبدو سلوكهم ولا يزال يبدو كعدم تسليم بنتائج الانتخابات. يظهر الماضي بأنه كلما تعرض نتنياهو للهجوم فسيواصل هذا الجمهور النظر إليه كضحية ويدافع عنه، برد فعل عنيد وبكل ثمن.

على المعارضة أن تغير السياسة وان تقاتل ضد كل قانون يهدد الديمقراطية بكل الوسائل: قانونية، تظاهراتية وإعلامية. الصراع ضد نتنياهو شخصيا لم يعد ذا صلة. أمامنا حكومة لم نر مثلها أبدا في أي دولة متنورة. حكومة تضم وزراء أدينوا بمخالفات جنائية ووزراء يعبرون عن مواقف عنصرية ولا إنسانية.

إن كفاح المعارضة يتطلب من أعضائها الاتحاد. والهزة التي تمر بها هذه الدولة لن تؤدي إلى تغيير الخريطة السياسية. ينبغي الأمل في أن مخاطر العزلة في الساحة الدولية وهدم الديمقراطية ستؤدي إلى إنقاذ الدولة قبل لحظة من سقوطها إلى الهوة. إن يقظة المواطن الصامت وغير المبالي مطلوبة هنا والآن

* * *

هآرتس: نتنياهو خطر وجودي يهدد مستقبل إسرائيل!

بقلم نحاميا شترسلر

يبدو أنه مرت سنة، لكن في الحقيقة مر أسبوع على تشكيل الحكومة الجديدة، أسبوع أثبت أنه توجد لنا مشكلة مع رئيس الحكومة الأول المناهض للصهيونية. فهو يفعل كل شيء من أجل إضعاف وتقويض وجودنا هنا. وهو يقوم باغتيال الديمقراطية في القضاء وفي الاقتصاد، وهكذا يعرض للخطر وجود الدولة في سياسة مناهضة للصهيونية بشكل واضح.

الاتفاقات الائتلافية، التي وقع عليها نتنياهو مع الفصيلين الكهانيين في الحكومة، "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية"، تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، ما يعني حرباً أهلية لا تنتهي وصراعا مع كل العالم العربي.

هذا هو التفسير الصحيح للوظيفة الأخرى التي حصل عليها وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش: وزير في وزارة الدفاع. سيكون المسؤول عن الإدارة المدنية وعن مكتب منسق أعمال الحكومة في "المناطق"، وهكذا سيسيطر على توسيع المستوطنات وعلى شرعنة البؤر الاستيطانية وعلى قمع 2.5 مليون فلسطيني. سيقف

إلى جانبه إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، الذي حصل على صلاحيات غير مسبوقة لوضع سياسة الشرطة، بالإضافة إلى قيادة مباشرة على حرس الحدود، الذي هو الجسم المقاتل في الشرطة وأساس نشاطاتها في "المناطق."

سيغير بن غفير أوامر فتح النار في الشرطة وفي حرس الحدود، وسيهتم بسن قانون يعطي الحصانة للجنود ولقوات الأمن، ما سيؤدي إلى انتفاضة ثالثة. هكذا فإن هذين الكهانيين سيدمران أي فرصة لاتفاق سياسي، ووجود آمن لدولة يهودية وديمقراطية داخل حدود الخط الأخضر، وهو نهاية الحلم الصهيوني.

الخطوة الثانية لنتنياهو، المناهضة للصهيونية، هي تدمير جهاز القضاء. فهو يريد الجهاز خاضعا وخائفا. لذلك فقد أرسل إلى الجبهة وزير العدل، ياريف لفين، كي يقوم بدور الجلاد. عرض لفين خطة بحسبها سينتقل تعيين القضاة إلى السياسيين، وسيتم سن فقرة الاستقواء وإلغاء ذريعة المعقولية. كل ذلك معاً سيحطم استقلالية جهاز القضاء، وسيخصي المحكمة العليا، وسيؤدي إلى الهدف الأكثر أهمية حقا وهو إلغاء محاكمة نتنياهو. بدلاً من السلطات الثلاث ستكون هناك سلطتان، بالأحرى واحدة، وهي الحكومة. يعتبر هذا ضربة قاضية للديمقراطية كما هي معروضة في وثيقة الاستقلال. يجب نسيان الدولة القائمة على أسس "الحرية والعدل والسلام" والتي تقيم "المساواة الكاملة في الحقوق السياسية والاجتماعية لكل مواطنيها، دون فرق في الدين والعرق والجنس.

الخطوة الثالثة المناهضة للصهيونية لنتنياهو هي إضعاف الدولة عبر تقسيم وخلط وزارات الحكومة وتعيينات سياسية لا أساس لها واتفاقات نهب هستيرية مع الأحزاب الحريدية. بدلا من تشجيع التعليم والعمل فإن الاتفاقات ستشجع على الجهل والبطالة. ستتضاعف مخصصات طلاب المدارس الدينية، وأيضا ميزانية الحريديين الذين لا يتعلمون المواضيع الأساسية. سيحصل الطلاب الذين يتهربون من الخدمة العسكرية على كوبونات الغذاء وتخفيض 90% على الأرنونا. هكذا سيقوم آريه درعي ونتنياهو بتدمير الثورة الصهيونية التي أرادت خلق "يهودي جديد" يعيش بعرق جبينه دون الحاجة إلى "الصدقات". هذا هو المسار لتحويل إسرائيل إلى دولة عالم ثالث ضعيفة، غير قادرة على التنافس مع العالم الأول.

إذا كان كل ذلك غير كاف فإن بيبي أيضا قام بتعيين شلومو قرعي وزيرا للمواصلات من اجل أن يبدأ بحملة ضد هيئات الإعلام والمراسلين الذين لا يسيرون في التلم. ودون صحف حرة قوية لا توجد ديمقراطية. في الواقع أصبحنا نشاهد الآن كيف أن وسائل الإعلام تتساوق مع نظام الحكم الجديد، ما يذكر بالشرطة التي قامت بوقف التحقيق في الفساد في نظام الحكم منذ العام 2018 في أعقاب حملة التخويف التي قام بها نتنياهو.

هذه حملة الانتقام التي يقوم بها نتنياهو ضد الدولة التي تجرأت على تقديمه للمحاكمة، والتي في نهايتها سيوقع بابتسامة المنتصر على شهادة وفاة الدولة الصهيونية

* * *

حزب متشدد قد يفجر أزمة بحكومة نتنياهو بسبب "قدسية السبت"

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

قالت وسائل إعلام عبرية؛ إن بوادر أزمة، بدأت في الظهور بين أعضاء حكومة بنيامين نتنياهو، بعد إعلان حزب متشدد رفضه لأعمال صيانة تجريها الحكومة أيام السبت، باعتباره يوما مقدسا عند اليهود. وأرسل رئيس حزب "يهدوت هتوراه"، يتسحاق غولدكنوبف، رسالة إلى وزيرة النقل، ميري ريغيف، دعاها فيها إلى وقف أعمال الصيانة التي تجري على نظام السكك الحديدية أيام السبت على الفور، مشيرا إلى أنها "تخالف" ما تم الاتفاق عليه في الائتلاف الحكومي. وأثارت الرسالة ردود فعل واسعة بين
شخصيات إسرائيلية وتساؤلات بشأن مسائل الدين والدولة، بعد وصول أكثر حكومية يمينية في تاريخ إسرائيل إلى الحكم، التي تضم شخصيات يمينية مثل غولدكنوبف الذي أصبح ويزرا للإسكان، ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، الذي واجه هجوما واسعا على خلفية اقتحامه للمسجد الأقصى.
وقالت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل"؛ إن رئيس حزب "يهدوت هتوراه" الديني المتشدد لليهود الغربيين، اعتبر أعمال الصيانة الروتينية في نظام السكك الحديدية أيام السبت انتهاكا ليوم السبت، وللاتفاق الحكومي الذي دعا إلى الحفاظ على "الوضع الراهن." وقالت الصحيفة؛ إن موقف الحزب ربما "سيطلق الشرارة الأولى" لأزمة في الائتلاف الحاكم.
وكتب وزير الإسكان إلى وزيرة النقل الجديدة ريغيف: "علمت أن هناك عملا يجري يوم السبت لا يتوافق مع تعريف الحفاظ على الحياة"، وهو معيار ديني يستخدم لإعطاء استثناءات للعمل في اليوم المقدس لليهود.
وأضاف غولدكنوبف أنه "تم الاتفاق" على أن هذه الأعمال التي بدأت في عهد الوزيرة السابقة سوف تنتهي، وأكد: "لا يمكننا قبول استمرار هذا الوضع. أطلب تدخلكم العاجل في هذا الأمر."
ولم ترد ريغيف رسميا على الفور حتى الآن، إلا أن وسائل إعلام إسرائيلية نقلت عن مصادر في وزارة النقل، لم تسمها، قولها؛ إن أعمال الصيانة أيام السبت ستستمر "لتجنب تعطل الخدمة خلال أيام الأسبوع"، وفق ما نقلته الصحيفة. وأكدت ذلك أيضا صحيفة "هآرتس"، التي أشارت إلى استمرار العمل في هذا اليوم، مثلما كان يحدث خلال الحكومات السابقة.
وعلى تويتر، اعتبرت وزيرة النقل السابقة، التي تركت الوزارة قبل نحو 10 أيام، ميراف ميخائيلي، أن "وقف العمل في نظام السكك الحديدية السبت، سيسبب ضررا هائلا للناس التي تستخدم القطارات والمواصلات

العامة."

واعتبر وزير المالية السابق، أفيغدور ليبرمان: "وقف أعمال بناء مسار القطار السبت خطوة سخيفة ستؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي، والعديد من العائلات الإسرائيلية التي تستخدم وسائل النقل العام. شخص ما في الحكومة يحتاج إلى الاستيقاظ وإيقاف هذا الجنون"، وفق ما نقلته صحيفة جيروزاليم بوست.

ولحزب "يهدوت هتوراه" تاريخ طويل من المواقف المعارضة لمشاريع الأشغال العامة في أيام السبت، وكانت مواقفه في صدارة أزمات التحالفات الحكومية في إسرائيل. وقالت "هآرتس"؛ إن مسألة العمل في يوم الراحة اليهودي، وخاصة في ما يتعلق بأعمال البنية التحتية، كانت "قضية شائكة بالنسبة للأحزاب المتشددة، وأثارت أزمات ائتلافية في الماضي."

وفي عام 2017، استقال رئيس حزب "يهدوت هتوراه" آنذاك، يعقوب ليتسمان، من الكنيست بسبب خلافه بشأن صيانة السكك الحديدية التي كانت مقررة في هذا اليوم، وفق تايمز أوف إسرائيل. وفي 2018، اضطر وزير النقل السابق، يسرائيل كاتس، لوقف أعمال بناء جسر للمشاة في تل أبيب أيام السبت، بعد احتجاج أعضاء حريديم في الائتلاف الحكومي على القيام بالأعمال في يوم الراحة اليهودي.

وقالت "تايمز إوف إسرائيل": "قد يؤدي التزام "يهدوت هتوراه" الصارم بالقانون اليهودي إلى اندلاع الأزمة الأولى لحكومة نتنياهو الوليدة من خلال اختبار حدود الدين والدولة، في الائتلاف الذي يبقى فيه الليكود أكثر علمانية وليبرالية من زملائه السياسيين المتطرفين والدينيين."

وخلال مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، حاول الحزب إدخال بند يشير إلى وقف محطات الطاقة عن العمل أيام السبت، لكن الليكود رفض ذلك. والاتفاق، على غرار جميع اتفاقيات الليكود مع شركائها الدينيين، يتضمن "لغة غامضة تعد بالحفاظ على الدين والوضع الراهن للدولة في قضايا الدين والدولة، التي تم القبول به منذ عقود في إسرائيل"، وأن الحكومة ستحترم يوم السبت، وفق "تايمز أوف إسرائيل." وتشير الاتفاقية، وفق هآرتس" إلى حضور "ممثل الحاخامية الكبرى بانتظام اجتماعات لجنة منح تصاريح عمل يوم السبت، وجميع مشاريع الحكومة القومية."

وكانت ريغيف، التي عادت لتولي وزارة النقل، التي كانت تديرها سابقا قبل ميخائيلي، قد قالت؛ إنها ستعيد النظر في العديد من مبادرات ميخائيلي المباشرة، ويتضمن ذلك ما يتعلق بمشاريع النقل العام.

ولقيت زيارة إيتمار بن غفير لباحة الأقصى تنديدا واسعا في الداخل والخارج؛ بسبب ما اعتبر أنه "خطوة استفزازية."

وأشارت مجلة إيكونوميسيت، في تقرير سابق، إلى أن حكومة نتنياهو تضم "إيتمار بن غفير، الذي مثل في عمله السابق كمحام، اليهود الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم كراهية ضد الفلسطينيين، وهو يرأس حزبا يروج للتفوق اليهودي... وتضم بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية، الذي دعا ذات مرة إلى الفصل بين اليهود والعرب في أجنحة الولادة"

* * *

"هآرتس": فرض عقوبات ضد السلطة هو ذروة الوقاحة الإسرائيلية

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي 21

استنكرت صحيفة عبرية، قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي بزعامة رئيس حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو، فرض عقوبات على السلطة الفلسطينية بسبب توجهها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في العديد من القضايا المتعلقة بانتهاكات واعتداءات الاحتلال على الحقوق الفلسطينية .

واعتبرت" هآرتس "في افتتاحيتها أمس، أن "قرار "الكابينت" السياسي الأمني فرض عقوبات على السلطة ردا على توجهها لمحكمة العدل الدولية في "لاهاي" ضد إسرائيل، بطلب أن تقرر المحكمة إذا كان ممكنا مواصلة اعتبار الاحتلال (الأراضي المحتلة منذ عام 1967) الذي يتواصل منذ 56 عاما "مؤقتا"، هو ذروة جديدة في الوقاحة الاسرائيلية ." وأضافت: "دولة لم تنفذ أبدا قرارات الأسرة الدولية وتتهم باللاسامية كل من يتجرأ فقط على التلميح بفرض عقوبات ضدها، تفرض بنفسها عقوبات على السلطة الفلسطينية"، منوهة إلى أنه "لا حدود للازدواجية" الإسرائيلية .

وقالت الصحيفة: "حكومة قامت لتوها على أساس الخط الأساس الذي بموجبه "للجمهور اليهودي حق قصري وغير قابل للجدال على كل مناطق إسرائيل"، والتي تصرح بأنها "ستدفع قدما وتطور الاستيطان في كل أرجاء البلاد" بما في ذلك "في الضفة الغربية؛ تنفس غضبا دبلوماسيا على من تجرأ على إطلاع العالم بأن الضم في ذروته ." ونوهت إلى أن "إسرائيل تدعي بأنه لا يوجد احتلال، وهي ترى في الطلب الفلسطيني بالاعتراف بحقيقة أنه عمليا يدور الحديث عن الضم كعمل هجومي؛ سياسي وقضائي، بتعبير آخر؛ لا يوجد احتلال، لكنه مؤقت ."

وأعلن "الكابينت"، أن "الحكومة الحالية لن تستقبل الحرب السياسية والقضائية للسلطة الفلسطينية ضد إسرائيل مكتوفة الأيدي، وسترد بكل ما يلزم ."

وأشارت "هآرتس"، إلى أن "الكابينت أطلق سلسلة من العقوبات الجماعية كتجميد خطة بناء للفلسطينيين في المنطقة "ج"، وسرقة 139 مليون شيكل (حوالي 39.71 مليون دولار) من أموال السلطة الفلسطينية، إضافة إلى ذلك، فقد تقررت عقوبات مركزة تجاه كل من تجرأ على تسمية الواقع باسمه، كسحب بطاقات العبور لإسرائيل من كبار رجالات في السلطة كانوا مشاركين بالدفع قدما بالاقتراح إلى لاهاي ." وأكدت أن "إسرائيل توجد منذ سنين في عملية ثابتة من ضم المناطق ووجهتها - وفقا للخطوط الأساسية للحكومة وبرنامج وفكر الكثيرين من شركائها - لتعميقه من خلال البناء الاستيطاني وشرعنته بواسطة تسوية وخطط لفرض السيادة الإسرائيلية ." ولفتت الصحيفة، إلى أن "الشيء الوحيد الذي لا تضمه إسرائيل هو

الفلسطينيون أنفسهم، لأنها ليست معنية بتحويل الفلسطينيين إلى إسرائيليين، وفقا لصيغة الحد الأقصى من الأرض، والحد الأدنى من الفلسطينيين"، موضحة أن "إسرائيل تقوض كل وسائل مقاومة الفلسطينيين، بما في ذلك الوسائل الدبلوماسية ." ورأت أن "انعدام النزاهة (من جانب إسرائيل) يصرخ إلى السماء، للشعب المحتل محفوظ حق التوجه إلى المؤسسات الدولية، فما بالك إذا كان الاحتلال يستغل وهم الحالة المؤقتة كي يضم أراضيهم ." وحذرت من خطورة السياسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى "انهيار السلطة الفلسطينية، دون أن تكون إسرائيل مستعدة لليوم التالي، سواء بكل ما يتعلق بالحياة اليومية للفلسطينيين أم بسبب غياب التنسيق الأمني ."

والجمعة الماضي، أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلي 5 إجراءات ضد السلطة هي: تحويل 139 مليون شيكل (39 مليون دولار) من أموال السلطة إلى عائلات قتلى إسرائيليين قتلوا في عمليات فلسطينية، وخصم فوري لدفعات السلطة الفلسطينية إلى الأسرى وعائلات الشهداء في 2022، وتجميد بناء الفلسطينيين في المناطق "ج"، وسحب "منافع لشخصيات فلسطينية تقود الصراع القضائي السياسي ضد إسرائيل."

* * *

مستشرق إسرائيلي: المطبعون يخشون اندلاع حرب دينية بسبب الأقصى

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

يشكل اتجاه المواجهة بين الفلسطينيين والاحتلال، إلى منحى خطير بتحولها إلى حرب دينية، لدى العواصم المطبعة مع إسرائيل، مخاوف حقيقية في تل أبيب، وخشية تعرض تلك الأنظمة لحرج مع شعوبها، خاصة بعد اقتحام الوزير المتطرف إيتمار بن غفير ساحات الأقصى. مع العلم أن أصدقاء إسرائيل في المنطقة فوجئوا باقتحام إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى، وأصيب كبار المسؤولين وضباط الأمن في العواصم المحيطة بها بالقلق، وهم المسؤولون عن الاتصال اليومي مع تل أبيب، خاصة أن يومين فقط مرّا على هذه الحكومة، وقام زعماؤها بتهنئة رئيسها بنيامين نتنياهو، لكن الاقتحام سقط عليهم كالقنبلة بالفعل، فبن غفير ليس شخصا عاديا كما كان، بل عضوا في مجلس الوزراء، ورئيس حزب في الائتلاف.

جاكي خوجي، محرر الشؤون العربية في إذاعة جيش الاحتلال، ذكر أن "الانطباع السائد في العواصم العربية المطبّعة مع الاحتلال أنه إذا كانت هذه هي سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فقد بات واجبا معرفة من صاحب القرار فيها؛ بن غفير أم نتنياهو، ومن يحرّك من؛ لأنها تدرك أن أوقاتا عصيبة أمامها، واحدة تلو الأخرى، ما دفعها لاستنكار الاقتحام بكلمات شديدة، رغم أن بعضها اختارت كلماتها بعناية، وبدلاً من أن "تدين"، فقد "أعربت عن أسفها."

ونقل في مقال نشرته صحيفة معاريف، عن دبلوماسي أجنبي متمرّس في المنطقة، أنه "لن تكون هناك فرصة

ثانية لهذه الدول العربية لاحتواء أي أزمة قادمة، لأنه في ظل الوضع الراهن، ليست هي الوحيدة التي تضع أجندة إقليمية، والمسجد الأقصى موضوع مدوّ، وإسرائيل بذلك تلعب بالنار، وكل عاصمة عربية لها علاقات معها توجه الأسئلة إليها: أين تتجه حكومة نتنياهو؟ صحيح أن هناك علاقات استراتيجية بينها، وإسرائيل قوة إقليمية، ولدى هذه الدول الكثير ليخسروا إذا أبعدوا أنفسهم عنها، لكنهم أمام الأقصى لا حول لهم ولا قوة."

وأشار إلى أنه "إذا انتهى الأمر بهذه الدول المطبّعة، وكان عليهم الاختيار بين الأقصى والعلاقات مع إسرائيل، فقد يتخذون قرارات من شأنها الإضرار بالعلاقات، ليس بسبب أهمية الأقصى بالنسبة لها، لكن بسبب الخطر الذي يواجهونه منه خشية بدء الشارع العربي في الاحتجاج، وفي هذه الحالة لا يحتاج من حماس تسخينه، بل سيتصرف من تلقاء نفسه، وفي هذه الحالة ستوجه الجماهير غضبها المباشر للأنظمة العربية نفسها، ما يعني أن إسرائيل تمتلك صاعقة قد تشعل العواصم العربية بعيدا عنها."

وأكد أن "أي حدث من نوع اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى، فسوف تعتبره هذه الأنظمة العربية بمثابة هجوم إسرائيلي على أمنها القومي، ما قد يهدد علاقاتها، مع أن إسرائيل احتفلت قبل شهرين بمرور 28 عاما على السلام مع الأردن، وبعد شهرين سيمرّ 44 عامًا على السلام مع مصر، وخلال ديسمبر أقيمت مأدبتان في تل أبيب، أولاهما لسفير البحرين خالد الجلاهمة، وثانيهما لسفير الإمارات محمد آل خاجة، احتفالا باليوم الوطني لبلديهما، وبحضور إسرائيلي أيضا، بما فيه بن غفير ذاته." وزعم أن "هذه الدول العربية المطبّعة لا تخفي العلاقة مع إسرائيل فحسب، بل تريد المزيد، لكنها تعرف أن هذه العلاقات قد تتضرر إذا اشتعلت النيران في المسجد الأقصى، ولذلك كيف تتوقع هذه الحكومة إحلال التطبيع مع الرياض وهي تشعل الأقصى، في هذه الحالة سيتم إغلاق الخيار السعودي، صحيح أن وزراء إسرائيليين اقتحموا الأقصى سابقا، لكن بن غفير في الذهن العربي ليس مجرد وزير، بل يقود تيارا يرى في الأقصى منطقة مقدسة لليهود." وأوضح أن "تزامن شبح الحرب الدينية حول الأقصى مع تفاقم الظروف الاقتصادية للدول العربية يجعل الوضع فيها محفوفا بالمخاطر، ويطرح علامات استفهام حول مدى استقرار هذه الأنظمة، وبالتالي فإن احتمال إشعال الفتيل الديني يزيد من ثقل هموم الحكام العرب، ما دفع مسؤولا مصريا لإبلاغ نظيره الإسرائيلي أن حكومته تلعب بالنار إذا كانت تنوي السماح لبن غفير باقتحام الأقصى بشكل دائم من الآن فصاعدًا، وإذا كان التوتر في غزة له حل، ويمكن التعامل مع حماس، فإنه في الحالة مع الأقصى، لا أحد يعرف ما هو الحل الذي ينتظرنا."

لا تبقي هذه القراءة الإسرائيلية كثيرا من استشراف مستقبل التطبيع مع الدول العربية في حال واصلت حكومة الاحتلال تحدي الفلسطينيين والعرب والمسلمين في الاقتحام المتكرر للأقصى، لأنه يضع كل هذه الاتفاقيات في مهب الريح، في حال اشتعل الوضع الفلسطيني، وإمكانية امتداده إلى الدول العربية والإسلامية، لأن الاحتلال يتعمد المسّ بأقدس مقدساتهم في المسجد الأقصى، وفي هذه الحالة تزداد المخاوف الإسرائيلية من طي صفحة التطبيع، أو على الأقل توقفها.

* * *

استشراف إسرائيلي لمستقبل "المعركة بين الحروب" ضد إيران في سوريا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

يزعم المسؤولون الأمنيون في دولة الاحتلال أن أنشطة الجيش على مدار السنوات عطلت خطط إيران المختلفة في المنطقة، وسط توجه جديد بزيادة استهداف كبار قادة وضباط الحرس الثوري، ما يزيد الضغط على طهران.

ذكر تال ليف رام الضابط الإسرائيلي السابق، ومحرر الشؤون العسكرية بصحيفة **معاريف**، أن "مرور عشر سنوات مرت منذ تنفيذ الهجوم الإسرائيلي الأول على إيران وحلفائها ضمن استراتيجية" المعركة بين الحروب"، التي شرعت بها دولة الاحتلال لاستهداف شحنات الأسلحة التي ترسلها إيران إلى حزب الله في إطار الجهد المشترك مع القوات الموالية لنظام الأسد، وتركزت أهداف هذه الضربات وفق تقديرات مختلفة بإلحاق الأضرار بشحنات من أنظمة دفاع جوي ستصل للحزب." وأضاف في **مقاله**" أن "هذه الاستراتيجية تطورت لاحقا من هجمات فردية إلى أسلوب تشغيل، وفي السنوات الأولى لها حافظ الاحتلال على الغموض بشأن هذه الهجمات، ولم يشر السوريون والإيرانيون إليها، ومع مرور السنوات، زاد الاحتلال تدريجياً من حجم النشاط والهجمات المنسوبة إليه ضد أهداف إيرانية في سوريا ومناطق أخرى في الشرق الأوسط." وأشار إلى أنه "في الذكرى السنوية الثالثة لاغتيال قاسم سليماني القائد السابق لفيلق القدس على يد الأمريكيين، فإن الموقف السائد في جهاز الأمن الإسرائيلي أنه من الممكن زيادة الضغط على إيران في الشرق الأوسط، من خلال إلحاق الأذى بالناشطين وكبار أعضاء الحرس الثوري، الذين يلعبون أدوارًا مختلفة في جهود إيران لترسيخ نفسها في المنطقة، ومشاريعها العسكرية في مناطق مختلفة، وقد يؤدي هذا الهجوم أيضًا إلى زيادة الضغط على إيران في سوريا."

وأوضح أن "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن نشاط القوات الجوية، خاصة في سوريا، نجح في تعطيل خطط إيران لوضع قوات وقدرات أكبر بكثير في الأراضي السورية، كجزء من الاستعدادات لشن هجوم ضد إسرائيل في يوم اتخاذ القرار، وأن هذا النشاط أضر بشكل كبير بخطى تقدم حزب الله في مشروع الصواريخ الدقيقة، ووتيرة تجهيزه بأنظمة أسلحة متطورة." وأكد أن "مرور عشر سنوات على انطلاق استراتيجية "المعركة بين الحروب"، وثلاث سنوات على اغتيال سليماني، حدثان يتزامنان مع تزايد توطيد العلاقات بين روسيا وإيران على خلفية حرب أوكرانيا، وسط اعتقاد بأن هذا لا يضر بحرية إسرائيل في العمل في سوريا، حتى لو زادت من نشاطها، فإن آلية التنسيق الجوي بين الجيشين الإسرائيلي الروسي، هدفها منع الاحتكاك بينهما، وهي تعمل كالمعتاد ."

الخلاصة الإسرائيلية من هذا الموضوع المتطور على مدار الساعة أن استراتيجية المعركة بين الحروب واحدة

من القضايا المركزية في أمن الاحتلال، الذي يبحث في عهد قادته العسكريين الجدد ما إذا كان من الضروري إجراء تغييرات عليها، وسط قناعة سائدة في أوساط الجيش مفادها أنه يمكن تصعيد حملة الدفاع الجوي ضد إيران من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الاستهدافات الشخصية لقادة الحرس الثوري وضباطه في مختلف مناطق الجغرافيا الشرق أوسطية.

* * *

ليفين سيستهدف جهاز القضاء من خلال تعديل قانون أساس

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يعتزم وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، إلغاء "حجة عدم المعقولية" التي تستخدمها المحكمة العليا من أجل إلغاء قرارات سلطات، وخاصة الحكومة، إثر تناقضها مع قوانين أساس تعتبر دستورية، من خلال تعديل "قانون أساس القضاء"، وبحيث ينص التعديل على أن "المحكمة لا تتدخل بقرارات الحكومة من خلال دوافع معقولية ترجيح الرأي"، وفق ما ذكر موقع "واللا" الإلكتروني اليوم، الإثنين.

واستعرض ليفين، يوم الأربعاء الماضي، خطته لتقييد صلاحيات المحكمة العليا واستهداف جهاز القضاء عموما، وأطلق عليها تسمية "إصلاحات قضائية"، شملت إلغاء "ذريعة عدم المعقولية" وتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة بحيث لا يكون فيها مندوبين عن نقابة المحامين وثلاثة مندوبين عن جهاز القضاء وثمانية سياسيين من الكنيست والحكومة. كذلك شملت الخطة سن قانون يمنع المحكمة العليا من شطب قانون سنه الكنيست بسبب تناقضه مع قوانين أساس. وذلك إلى جانب تعيين مستشارين قضائيين في الوزارات يكونون موالين للوزير. ولم يوضح ليفين، الأسبوع الماضي كيف سيلغي "ذريعة عدم المعقولية"، لكنه قال إنه "لن تُلغى بعد الآن قرارات بذريعة عدم المعقولية، بنظر القاضي. وعلى المحكمة أن تحكم وفقا للقانون وليس وفقا للقيم أو المعقولية". ونقل "واللا" عن ليفين قوله في محادثات مغلقة في الأيام الأخيرة إن "هذا تعديل بسيط لقانون أساس القضاء."

ولا يوجد نص قانوني حول "ذريعة عدم المعقولية"، وإنما تم إرساؤها من خلال قرارات المحكمة، وتستخدم لدى النظر في قرارات تتخذها السلطات، وبضمنها الحكومة، وتمس بالنزاهة وثقة الجمهور. ومن أجل إلغاء "ذريعة عدم المعقولية"، فإنه ينبغي سن قانون خاص ينظم الذرائع التي تتمكن المحاكم من خلالها من التدخل في قرارات السلطات. ويتوقع أن تشكل "ذريعة عدم المعقولية" ذريعة لإلغاء تعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا. ونظرت المحكمة العليا بهيئة قضائية موسعة، الخميس الماضي، في التماسات ضد قرار رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تعيين درعي وزيرا بالرغم من إدانته العام الماضي بتهم جنائية وفرض عقوبة السجن مع وقف التنفيذ عليه. ويحذر خبراء قانونيون من أن إلغاء شامل لـ"ذريعة عدم المعقولية" سيؤدي إلى

استهداف حقوق الإنسان وقدرة المواطن على الدفاع عن نفسه من قرارات السلطات ويسمح للحكومة باتخاذ قرارات تستهدف نزاهة القيم وثقة الجمهور بدون أي قيود.

* * *

عصر جديد": عمليات الموساد التي سبقت تدمير المفاعل النووي العراقي

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

نفذ الموساد عمليات سرية في أماكن عديدة في العالم، في سبعينيات القرن الماضي، أطلق عليها تسمية "عصر جديد"، شملت عمليات تفجير وتجنيد عملاء، بينهم مواطنون من دول عربية، بهدف منع الرئيس العراقي حينها، صدام حسين، من بناء مفاعل نووي، مفاعل "تموز". إلا أن حملة "عصر جديد" فشلت في تحقيق هدفها، وقررت إسرائيل قصف المفاعل العراقي وتدميره. وحاولت إسرائيل، في السبعينيات، إقناع فرنسا بالامتناع عن بناء المفاعل في العراق، بعد أن علمت بمفاوضات بين فرنسا والعراق حول ذلك. وبحسب تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" اليوم، الجمعة، "استعانت إسرائيل بدبلوماسية سرية وعلنية من أجل التأثير على فرنسا ودول أخرى التوقف عن مساعدة صدام حسين في التقدم نحو سلاح دمار شامل." ولم تنجح هذه الحملة "الدبلوماسية"، فيما وقعت فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر 1976، على اتفاق لتزويد العراق بمفاعلين نوويين، أحدهما كبير والآخر صغير، بحسب الصحيفة.

وإثر ذلك بدأت أجهزة استخبارات إسرائيلية، شملت الموساد ووحدتي 8200 و81 التابعتين لشعبة الاستخبارات العسكرية ولجنة الطاقة الذرية، حملة "عصر جديد" وهدفها "عرقلة وإحباط صدام حسين". وقاد هذه الحملة نائب رئيس الموساد في حينه، ناحوم أدموني. وجرى من خلال هذه الحملة تكليف شعبة "تسوميت" في الموساد بتجنيد عملاء. وشارك في الحملة رؤساء بعثات وضباط جمع معلومات وعناصر كثر في الموساد. وكان أهارون شيرف يرأس بعثة "تسوميت" في فرنسا. وأصدر شيرف (85 عاما) مؤخرا كتابا بعنوان "رسائل بريد من الموساد"، وهو عبارة عن مذكرات يكشف فيه عن أحداث من وراء الكواليس وعن عمله في الموساد خلال عشرات السنين.

ونقلت الصحيفة عن شيرف قوله إنه "عملنا تحت أنظار الفرنسيين. وفي مرحلة مبكرة جدا حصلنا على الخرائط والخطط الأولية للمفاعل. وعملنا بحذر بالغ من أجل الحصول على هذه الوثائق."

وبحسبه، فإن هذا لم يكن كافيا، وأن الموساد كان بحاجة إلى مصادر بشرية مطلعة وبإمكانها الوصول مباشرة إلى بناء المفاعل. وأضاف أن مصادر كهذه كانت كثيرة. فالشركة الفرنسية التي بنت المفاعل كانت تشغّل،

بشكل مباشر وغير مباشر، مئات التقنيين والمهندسين والفيزيائيين والكيميائيين الفرنسيين، واستأجرت خدمات خبراء وشركات أجنبية، بينها شركات ألمانية وإيطالية. وبحث الموساد خصوصا عن أشخاص عملوا وزاروا موقع بناء المفاعل.

وتحدث شيرف عن "ضابط من دولة عربية مهمة جاء للدراسة في باريس، وعلمنا أنه مسلم متدين وقومي، وأن دولته فوق أي شيء بالنسبة له. لكن من جهة أخرى، علمنا أنه وحيد ولا يعرف اللغة المحلية (الفرنسية) وأنه لم يكن مقبولا جدا في مكان عمله. أدركنا نقطة ضعفه." وتابع أنه "فجأة ظهرت جارته اللطيفة تجاهه وتنصحه أين يجدر به أن يشتري باغيت جيد. واضح إنها كانت من قِبَلنا. وبعد فترة، وصل إلى بيت الجارة شخص يُعرّف نفسه بأنه ابن عمها من إيطاليا. وهذا كان بالطبع ضابط جمع معلومات استخباراتية في الموساد. ودعا الاثنان الضابط العربي الوحيد إلى لقاء في حانة. وكنت أراقب اللقاء من الشارع."

وبحسب شيرف، فإن عميلا الموساد دعيا "الضابط العربي" إلى تناول مشروب الويسكي. "وأقنعناه بأن هدف المعلومات التي تهمنا من أجل السلم العالمي. وقد زودنا طوال 20 عاما، وبعد ترقيته في الرتب العسكرية، بمعلومات من دون أن يعلم أنه يعمل لصالحنا عمليا." وأضاف شيرف أن أمرا مشابها حدث بعد تجنيد مهندس إيطالي، في أعقاب تفجير الموساد قنبلة أمام باب منزله، وبعد ذلك أقنعه عميلان من الموساد بتزويدهم بمعلومات حول المفاعل العراقي.

رغم هذه الحملة الإسرائيل، استمر تقدم بناء المفاعل العراقي. وفي مطلع الثمانينيات أوعز رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها، مناحيم بيغن، بتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب من أجل منع استمرار بناء المفاعل العراقي.

وبين العمليات التي نفذها الموساد، اغتيال المهندس المصري، يحيى المشد، في غرفته في فندق مريديان في باريس، في 14 حزيران/يونيو 1980، بادعاء أنه أحد المسؤولين في خطة بناء المفاعل العراقي. ونفذ الاغتيال عناصر وحدة "كيدون"، وهي وحدة الاغتيالات في الموساد. وفي 6 نيسان/أبريل 1979، فجّر الموساد مخازن تابعة لشركة فرنسية متخصصة بإنتاج قطع لسفن ومفاعلات نووية باسم(CMIM) ، في بلدة لا سِيْن سور مور قرب طولون على شاطئ البحر المتوسط. ووفقا لكتاب صدر في الولايات المتحدة، فإنه سبق التفجير حضور رئيس الموساد حينها، يتسحاق حوفي، إلى فرنسا متنكرا وبهوية وهمية، من أجل الاطلاع على هذه العملية عن كثب. وتبين لاحقا أن القطع المخصصة للمفاعل العراق لم تتضرر من جراء التفجير وتم إصلاحها ونقلها إلى العراق.

وفي بداية العام 1981، كان واضحا للإسرائيليين أن حملتهم الاستخباراتية وعملياتهم لا تمنع تقدم بناء المفاعل النووي العراقي، الذي شارف على الانتهاء. عندها، أبلغ نائب رئيس الموساد بيغن بذلك، وأن "هجوما

عسكريا بإمكانه فقط القضاء على البرنامج النووي العراقي. وفي حزيران/يونيو 1981، قصفت طائرات حربية إسرائيلية المفاعل ودمرته، بموجب أمر أصدره بيغن.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: اللجنة التوجيهية لمنتدى النقب ستجتمع في الإمارات للتحضير للقمة المقبلة

من المقرر أن ينضم أكثر من 20 من كبار المسؤولين الإسرائيليين للوفد إلى أبوظبي بقيادة مدير وزارة الخارجية **ألون أوشبيس**

بقلم لازار بيرمان

من المقرر أن تجتمع اللجنة التوجيهية لمنتدى النقب في أبو ظبي الأسبوع المقبل، مع وفد إسرائيلي برئاسة مدير عام وزارة الخارجية ألون أوشبيس، بحسب ما أفاد مسؤول بوزارة الخارجية يوم الجمعة.

الاجتماع، الذي سيستمر من الأحد إلى الثلاثاء، هو الثالث للجنة التوجيهية منذ قمة النقب الافتتاحية في مارس الماضي. اجتمعت اللجنة سابقًا في البحرين في يوليو، وعبر زووم في أكتوبر. وسينصب التركيز على التحضير لقمة النقب الثانية المقرر عقدها في الربيع في المغرب. لم يتم تحديد موعد نهائي للاجتماع. وأعلن وزير الخارجية إيلي كوهين عن قمة المغرب في خطابه الافتتاحي هذا الأسبوع. كما ستجتمع مجموعات عمل منتدى النقب الستة – الأمن الإقليمي، التعليم والتسامح، الأمن المائي والغذائي، السياحة، والطاقة – في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتقود إسرائيل مجموعة التعليم والتسامح، وتشارك المغرب في رئاسة فريق الأمن المائي والغذائي. وسيسافر أكثر من 20 من كبار المسؤولين من وزارات الزراعة والدفاع والصحة والسياحة والاستخبارات والطاقة والاقتصاد والتعليم مع أوشبيتس، وكذلك ممثلو سلطة المياه ومجلس الأمن القومي.

وحضر الاجتماع الافتتاحي العام الماضي – مع حكومة إسرائيلية معتدلة أكثر – في الصحراء الإسرائيلية وزير خارجية مصر، أول دولة عربية تصنع السلام مع إسرائيل، ونظرائه من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، والتي تطعت العلاقات في عام 2020 ضمن اتفاقيات إبراهيم. والهدف من مجموعات العمل القادمة هو تحديد المبادرات المشتركة التي يمكن لجميع الدول المشاركة فيها، وفقًا لمسؤول بوزارة الخارجية. وأضاف

المسؤول أن التنديد هذا الأسبوع بجولة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى الحرم القدسي لم يكن له أي تأثير على مسار منتدى النقب.

* * *

تقرير إسرائيلي: حدود الأردن تشهد تهريب كميات كبيرة من الأسلحة للمقاومة

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي تواجه فيه قوات الاحتلال جملة من التحديات الأمنية الداخلية، وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية، فإن التهديدات الخارجية لا تقل خطورة وقلقاً، وآخرها تصاعد نشاط عمليات تهريب الأسلحة والوسائل القتالية عبر الحدود العربية المجاورة، خاصة الأردن ومصر ولبنان.

نقل إيمانويل فابيان مراسل موقع" زمن إسرائيل "عن أوساط في الجيش والشرطة أن "الحدود الأردنية هي الأكثر خطرا من ناحية تهريب الوسائل القتالية إلى الفلسطينيين، خاصة قرب قرية الزبيدات بالضفة الغربية، حيث تنشط المجموعات المهتمة بتهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية." وأضاف في تحقيقه أن "ما تحققه أجهزة الأمن والجيش من نجاحات لإحباط عمليات التهريب الجماعي للأسلحة لا يمنع استخدامها بزيادة هجمات التنظيمات الفلسطينية المسلحة، حتى أن نائب مفوض عام الشرطة رونين كالفين أكد أن الحدود الأردنية هي الأكثر سخونة للحصول على أسلحة تستخدم لأغراض معادية، وفي 2022 أحبطت الشرطة والجيش بمساعدة الشاباك عشرات محاولات التهريب على هذه الحدود الممتدة لمسافة تزيد على الـ309 كم، وصادر 480 قطعة سلاح."

وفي مقارنة قدمها فابيان بين حدود دولة الاحتلال مع مصر ولبنان وسوريا، فإن حدود الأردن غير آمنة نسبيًا بسبب طولها، وافتقارها لسياج كبير في أماكن كثيرة، ما يجعلها قناة للتهريب على نطاق واسع، خاصة في المنطقة الواقعة بين شمال البحر الميت والينابيع الساخنة في هضبة الجولان." وأشار إلى أن "تهريب الأسلحة أدى إلى زيادة استخدامها بحوادث إطلاق النار من الفلسطينيين على الجنود والمستوطنين، ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة في الأشهر الأخيرة، ما يجعل إحباط محاولات التهريب مهمة استراتيجية، رغم صعوبتها بسبب التضاريس.. ففي حين أن المنطقة الحدودية على طول صحراء العربة قاحلة مسطحة إلى الشمال من البحر الميت على طول نهر الأردن، حيث تمتد التلال شديدة الانحدار في وادي الأردن وتشكل الحدود الفعلية، فإن منطقة التلال الصفراء بين سهل الفيضان في نهر الأردن والسياج الإسرائيلي، توفر شرائط الأرض العميقة فيها بين المنحدرات مخابئ للمهربين." وأضاف أن "هذه التلال تخلق مناطق ميتة بسبب كل هذه

القنوات الصغيرة، ومن المستحيل السيطرة عليها، فلا يمكنني وضع جندي فوق كل تل، لأنني غير قادر على رؤية ما يحدث في كل قناة، ولن يتمكن أحد من المرور من هنا بالسيارة، ولكن سيرًا على الأقدام، حيث يوجد سياج شبكي صدئ بارتفاع عدة أمتار، مزود بأجهزة استشعار ومدعوم بأسلاك شائكة في بعض الأماكن، لا يساعد كثيرا في حماية الحدود."

وكشف أن "الوضع في بعض المناطق أسوأ بكثير، حيث لا يوجد سياج مناسب، رغم أنه منذ أكثر من عقد من الزمن، بدأت إسرائيل مشروعًا واسع النطاق لتحديث دفاعاتها الحدودية على عدة جبهات، واستبدلت بالسياج على طول الحدود مع غزة ومصر وسوريا ولبنان حواجز عالية ومعززة ومتطورة ومجهزة بأجهزة استشعار دقيقة، وخضع مقطع بطول 30 كم من حدود الأردن قرب إيلات ومطار رامون لتحديث مماثل، دون وجود خطط لتمديدها بعد ذلك، ربما لأنها حدود هادئة." وأكد أن "الأمر يتعلق بالمال، فالمطلوب مبلغ جنوني، وقد تصل تكلفة الحدود المطورة تقنيًا إلى مليارات الشواقل.. في 2013 تم الانتهاء من السياج الحدودي مع مصر بطول 400 كم، بتكلفة 1.6 مليار شيكل، أما السياج المتطور بطول 65 كم مع غزة، واكتمل في 2022، فيتضمن جدارًا أرضيًا تحت الأرض لمنع حفر الأنفاق، وتكلفته 3.5 مليار شيكل، وأنفقت إسرائيل 300 مليون شيكل على تحديث الجزء الصغير من السياج الحدودي مع الأردن، تم الانتهاء منه في 2016.. ومع ذلك فإن الحدود مع الأردن هي أسهل اختراق، حيث يمكن الحفر أسفل السياج."

وحول طبيعة الأسلحة المهربة من الأردن، فيقول إنها "بنادق إم16 ومسدسات، ورغم إحباط 70-80٪ من تهريبها، لكننا أمام زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويمكن تقدير عدد عمليات التهريب بناءً على تحليل الاتجاه الذي تقوم به الاستخبارات الواردة من العملاء والمخبرين، والأسلحة المضبوطة، مع تغيير استراتيجية قوات الأمن على حدود الأردن، بالتركيز أقل على تهريب المخدرات، وأكثر على الأسلحة، لكن الحل أبعد ما يكون عن الكمال، لأن وقف التهريب يتطلب معالجة المشكلة الأمنية مع الفلسطينيين من جذورها، ولذلك لا أستطيع القول إن إسرائيل كسبت المعركة ضد تهريب الأسلحة."

وكشف أن "التعاون عبر الحدود بين قوات الأمن الإسرائيلية ونظرائهم الأردنيين يعمل بشكل جيد.. هناك تعاون ممتاز، وقادة الكتائب يتحدثون مع بعضهم البعض، لما فيه مصلحة الطرفين، نقدم لهم معلومات استخباراتية، ويعطوننا مثلها، مع أن المهربين الأردنيين يتركون عادة حقائب فيها أسلحة مخبأة عند نقطة تسليم في إسرائيل أو الضفة الغربية، ومن هناك يتم التقاطها من قبل الإسرائيليين، أو مهربي أسلحة فلسطينيين، وتقع نقاط التسليم عادة بين الحدود الدولية المعترف بها والمحددة بنهر الأردن شمالي البحر الميت والسياج الحدودي الإسرائيلي، ويمكن أن يصل عرض هذه الجيوب إلى أكثر من 100 متر بحسب التربة." وأوضح أنه "وفقًا لتقرير الكنيست لعام 2020، فإنه يتم تداول 400 ألف قطعة سلاح غير قانونية في إسرائيل، مصدرها الأساسي سوريا والعراق ومناطق الأكراد، ثم تصل إلى الأردن، ثم إسرائيل، وتشكل البنادق الهجومية حصة كبيرة من الأسلحة التي تستخدمها المنظمات الفلسطينية، مع عدم توفر أرقام دقيقة حول

عدد الأسلحة بالضفة الغربية، لكن الأشهر الأخيرة شهدت عشرات المسلحين الذين شوهدوا يسيرون في شوارع نابلس وجنين ومعهم بنادق إم-16، ولم يتم تهريب أسلحة ثقيلة مثل الصواريخ المضادة للدبابات، مع أن تكلفة البندقية هي 50- 60 ألف شيكل، والبندقية الهجومية بين 80- 90 ألف شيكل".

* * *